مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٤)

التذكير والتأنيث
بين الدرس النحوى والنص القرآنى

إعداد

د / فاطمة بنت إسماعيل غزالى صديق

أستاذ الدراسات اللغوية والنحو والصرف المساعد
كلية الآداب - جامعة الطائف

السنة ٢٣ العدد (٨٩) ابريل ٢٠١٢م

http : // Arl.menofia . edu. eg *** E- maii: rgfa2012@ Gmaii.com

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

التّذكير والتّأنيث بين الدّرس النّحوي والنّص القرآني

الدكتورة / فاطمة بنت إسماعيل غزالي صدّيق
أستاذ الدّراسات اللّغويّة والنّحو والصّرف المساعد بكليّة الآداب – جامعة الطائف

ملخص

اعتمدت اللغة العربيّة طبيعة الخلق في تذكير وتأنيث أسمائها تبعاً لقوله تعالى (وَمِنْ كلّ شيءٍ خلقنا زوجين) مائزةً على اللغاتِ بالتعبير عنهما بشتى الدلالات واهتمام علمائها بدراسة ظاهرتهما حتى عدّوها من الفصاحة وواجهوا صعوبات جعلتهم يعتمدون على السماع فيها ويبالغون في تأويلها،وبعضهم صرّح أنها أغمض أبواب النحو،وما اسطاعوا حلها، نحو:

اختلاف اللهجات في تذكير بعض الألفاظ وتأنيثها.

وجود علامات التأنيث أحياناً في المذكر،كعلاّمة وجرحى.

خلو بعض ألفاظ التأنيث من علامات التأنيث ،كزينب ومرضع.

وجود ألفاظ مشتركة بين المذكر والمؤنث،كزوج وطريق.

تأنيث المعدود المذكر المحذوف.

أن يجد الدارس في النص عدم تأنيث الفعل مع الفاعل الضمير العائد على مؤنث ،على خلاف ما يدرسه.

التسميات الأنثوية لمؤسسات خاصة بالذكور ،كهيئة،رابطة.

المطالبة بتذكير المناصب المشاركة فيها المرأة الرجل.

ورود الآيات القرآنية بالتذكير والتأنيث مع المفردة الواحدة،نحو:

(فنادته الملائكة) (الملائكة يدخلون)،(أعجاز نخل خاوية) (أعجاز نخل منقعر)

صعوبة هذه الظاهرة على الدارسين للعربية من الأعاجم والخلط بينها مما يُحرجهم ويعطل فهمهم للنصوص.

اختلاف العلماء في تذليل مشكلها بالظن والتأويل.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

له في قدرة اللغة على الحل؛ ونادى بعض أبنائها بالتخلي عن
ير تحسُّب للعواقب الوخيمة.
تقديم الحلول والاستعانة بإعجاز الاستعمال القرآني لها معالم
هذا البحث بثلاث مناحٍ:
ير والتأنيث في الدَّرس النحوي.
ير والتأنيث في النَّص القرآني.
ازنة بينهما والحلول المقترحة .

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

مقدمة

لقد استخلف الله الإنسان الأرضَ مهيئاً إياه لهذا الاستخلاف بقدرة على التعلُّم وغيره ؛ فكانت الأسماء أوّل ما علّمه إياه ، نستشفُ هذا من حواره تعالى مع الملائكة : ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ (30) وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ (31) قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة : ٣٠ : ٣٢] .

ونجد لهذه الأسماء مساساً بالجنسين الذّكر والأنثى ، يشير إليهما لفظ (الزّوجين)في قوله تعالى : ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾[الذاريات : ٤٩]، (وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى) [النجم : ٤٥] . وفي قوله تعالى:﴿وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ الرعد : ٣ .

وقد توصّل العلم الحديث إلى أنّ جميع الأحياء ومنها النباتات بل حتى الذّرات الموجبة والسّالبة تتألف من الزّوجين الذّكر والأنثى ؛ للتّكاثر والنّماء [1] بل ويوعدنا تعالى بما في الجنّة من نعيم .. متمثّل في الزّوجين ، قائلاً : ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُّطَهَّرَةٌ ﴾ [البقرة ٢٥].

أمّا حين تعامل البشر مع واقع هذين الجنسين وما يعبّر عن كلٍّ واحد منهما على حدة أو مجتمعَين ،فلم تكن لغاتهم متفقة تماماً على ما أطلق على الذّكر والأنثى إلا في التّمييز على المستوى الاستعمالي بين الرّجل والمرأة تقريبًا ، وبقيت مساحة الاختلاف واسعة بينهما في سائر المخلوقات الحيّة الأخرى ، ثمّ في باب الجمادات تلك التي لا توصف بتذكير وتأنيث ؛ لأمور تتّصل بطبيعة الخلق والتكوين ، وتخضع للعرف الاستعمالي المعتمد بين أبناء الجماعات المختلفة ، فجعل التّذكير والتّأنيث يمثّلان إحدى المقولات الصّرفية والمعجميّة والنّحويّة والصّوتيّة التي تختلف عليها هذه اللّغات ؛ إذ كلّ لغة تحتوي على تصوّر خاص بها للعالم ، ممّا شكّل صعوبة بالغة للمتكلمين حين يصدرون عن سلائقهم في انتقالهم من نظام أصيل إلى نظام مكتسب.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

وقد عامل العرب سائر الموجودات مابين مؤنّثة وإن لم يكن لها مذكّر من جنسها ومذكّرة وإن لم يكن لها مؤنّث من جنسها ، وأعطوا هذا الأمر أهمّيّة فائقة ، إلى حدّ أنّ أول الفصاحة هي معرفة التّأنيث والتّذكير في الأسماء والأفعال والنّعت قياساً وعكساً ، وأنّ تأنيث المذكّر ، وتذكير المؤنّث لهو من العجمة عند مَن يعرب ومَن لا يعرب والخطأ في التّمييز بينهما قبيح جداً ، بل ويرى بعضهم "مِن تمام معرفة الإعراب معرفة المذكّر والمؤنّث".(٢)

وإنّ تمييز المذكّر والمؤنّث هو في نظر أغلب اللغات ، كالفرنسيّة ؛ يقول فندريس : "وليس عناك من غلطة تصدم السّامع فم أحد الأجانب أكثر من الخلط في الجنس .. فإذا ما تجاوز تكرارها تعذّر فهم الكلا ".(٣) وهو محقٌّ في هذا.

أمّا اللّغة العربيّة فتقدّم نموذجاً بالغ الدّقّة والسّعة في هذا الصّدد للاسم والفعل والأدوات ، يشقّ على مَن لا يقف عليه ولايلمُّ به متكاملاً ، ولا يعي مدلوله ومعناه ومراده . ويتمثّل ذلك في أمور ظاهرة ، من بينها:

١. شمول التّمييز بين المذكّر والمؤنّث للإنسان ولسائر أنواع الحيوان ، على حين يندرج الحيوان في لغة مثل الإنجليزيّة تحت مقولة غير العاقل ، وهو ينعكس في ثلاثيّة : he_ she _It ضمائر المفرد .

٢. تنوُّع الضمائر وثراؤها ، وأسماء الإشارة ، والأسماء الموصولة في دلالاتها على التّمييز بين النوعين .

٣ . تنوُّع العلامات الدّالة على التّأنيث والمميِّزة له ، نحو : تاء التّأنيث ، الألف الممدودة ، الألف المقصورة ، وأبو بكر الأنباري ذكر كلَّ ما شأنه أن يميز المؤنّث من المذكّر ، قائلاً : " اعلم أنّ للمؤنّث خمس عشرة علامة، ثمانٍ منها في الأسماء وأربع في الأفعال ، وثلاث في الأدوات".(٤)

٤ . امتداد دلالة هذه العلامات وسعة وظائفها عن دلالتها على التّأنيث فقط ؛ وذلك باقترانها بغير المؤنّث أو بالمؤنّث نفسه ، على نحو:

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

أ – اتصالها بما مدلوله مذكّر في الصفات ، نحو : علّامة – نسّابة – سَخرة – المناذرة – البرابرة – حرحى – قتلى – شعراء – فقهاء .

ب– اتصالها بما يدلّ على مذكّر في الأسماء ، نحو : حمزة ، معاوية ، طلحة ، علاء.

ج– تأنيث اسم العدد المذكّر ، وتذكير اسم العدد المؤنّث من الثلاثة إلى العشرة.

د– تحديد ما هيّة العلاقة بين : [شجر و شجرة ، تمر و تمرة ، بقر و بقرة ، نساء ونسوة].

هـ– أسماء تنتهي بتاء التأنيث ، جاز جمعها باعتبار أصلها الخالي من التانيث ، نحو : دمية : دُمَى ، جفنة : جِفان ، ذروة : ذرى .

و– ورود الآيات القرآنيّة على الوجهين التّذكير والتّأنيث للمفردة الواحدة فعلاً أو اسماً أو صفة ، من ذلك : (فَنَادَتْهُ الْمَلآئِكَة) [آل عمران : ٣٩] ، (وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ)[الرعد : ٢٣] (أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [القمر : ٢٠] (أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنقَعِرٍ) [الحاقة : ٧] (وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَن يَعْبُدُوهَا) [الزمر : ١٧] (يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَ قَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ) [النساء : ٦٠] (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمْ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ) [البقرة : ٢٥٧] (وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً)[الأنبياء : ٨١](رِيحٌ عَاصِفٌ) [يونس : ٢٢].

٥ . اتحاد صيغ الصفات المشتركة بين المذكّر والمؤنّث ، مجردة من العلامات وإن عنت المؤنّث ، نحو:[جريح ، عجوز ، مكسال زوج ..] مما هو على وزن [فعيل ، فَعول ، مُفْعِل ، مِفْعَال ، مِفْعِل ، فَعْلُول ، فَعَل ، فِعَل] ثمّ اتصالها بتاء التّأنيث إن أرادت المؤنّث في أحوال معيّنة ودلالة خاصّة .

٦ . عدم وجود علامات التّأنيث فيما هو مؤنّث من الأسماء ، نحو : [هند ، لميس ، زينب] .

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٧ . وجود صيغ لا تحمل علامات التأنيث مع اختصاصها بالمؤنث ، نحو [حامل ، مرضع ، طامث] ثمّ اتصالها بتاء التأنيث إن أرادت المؤنث في أحوال معيّنة ودلالة خاصّة .

٨ . أنّ من تناول النص القرآني بالدّراسة من النّحاة والمفسّرين قد اختلفوا في معلل هذه الظاهرة ما بين القطع والترجيح .

٩. تعلّق بعض الآراء الفقهيّة بهذه الظاهرة، نحو تعرّض الفقهاء لها في قضايا الميراث وغيرها.(٥)

وهكذا نجد فيما تقدّم ما يشير إلى أنّ استعمال اللّغة العربيّة لظاهرة التذكير والتّأنيث واسع ومتشعّب ومتنوّع ؛ قد يحمل في طيّاته وظائف ودلالات ومواقع وقيَم ، علينا معرفتها بتتبعها وجمعها وتسجيلها متّحدة مترابطة واضحة ، مستفيدين من الجهود السّابقة في تناولها . ولو تمّ هذا حقًّا لن تُتهم بعد ذلك : أنّ هذه الظاهرة لا تجري في اللّغة العربيّة على قياس مطرد ، وأنّ المعول عليه في ذلك هو السّماع فقط ؛ فلا يجب الاشتغال بطلب علامة تميّز المذكّر من المؤنّث ، وإنّما يعمل فيها على الرواية ، يجريان فيما يجريان عليه إلى الحكاية .(٦) ولن تُتهم أيضاً : أنّ هذه القضيّة في العربيّة شائكة مضطربة الأفكار متخالفة المعاني ؛ إذ يقول براجشتراسر " : إنّ التّأنيث والتّذكير من أغمض أبواب النّحو ومسائلهما عديدة مشكلة ، ولم يوفّق المستشرقون إلى حلّها حلاً جازماً ، مع صرف الجهد الشّديد في ذلك... وأمّا تاء التأنيث بالأخص فهو كثير الاضطراب والتخالف".(٧) حدث أيضاً في مجال التّواصل الاجتماعيّ العربيّ أن طالبت بعض حركاته بإلغاء علامات التأنيث من اللّغة ، وجنح آخرون إلى التزام التّذكير في الألفاظ الدّالة على المناصب (مدير، عميد ، رئيس) وإن كان شاغلوها من النساء ، مما يسيء لأيدلوجية المرأة ونشاطاتها المتميّزة عن الرّجل.

هذا بجانب ما أحدثته هذه القضيّة- ما سُمّي بالصّعوبات منها - من عثرة عصريّة في قدرة اللّغة العربيّة في ظاهرة التّأنيث والتّذكير... فرأى بعض هذا الجيل

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

لأنّ علامات التأنيث في العربيّة ليست بذات بال ، ويلزم التخلي عنها ، معتمداً على أنّ الأصل في الأسماء تجرُّدها منها.

ونحن وأيُّ عاقل غيور لن نقبل بهذا أبداً ؛ فلغتنا ليست قاصرة ، وليست مجال صراع نسوي أو ذكوري ، أو مبتذلة في أيدي الجهلاء بها ، بل هي أعمق وأطّ وأقدر على استيعاب جميع أنماط التعبير وتوضيحها لأصحابها بدلالات متنوّعة مرادة غير مخلّفة وراءها أموراً مبهمة مختلطة لا تحدّد المعنى المراد ، وإنما تميزه بدقّة وبلاغة واقتدار وإيجاز حتى في رموزها ، وما هذه الظاهرة إلا أحد دلائل ذلك ، تتكشف طيّعة لكلّ مَن يسعى للاستزادة منها . ولن نتأثر بالاتهامات الموجّهة نحوها ، ولن نستسلم لأقوال بعض الباحثين المحدثين عنها ، ولن ننتظر من المستشرقين وغيرهم أن يبحثوا بدلا منّا فيها وفي تراثنا ليستخرجوا الحقائق منهما ويحكموا عليها.(٨)

وبداية الانطلاقة الصحيحة علينا أن نتأمل موقفنا من هذه الظاهرة ونتخلص من السّلبي فيه ؛ فإنّنا حقيقة اعتمدنا كلّيًا على ما بذله بعض علماء السّلف من جهود في هذه الظاهرة الواسعة وترتيب قواعدها وقوائمها ، دون أن نتابع البحث ونكمل المسيرة من واقع اللغة نفسها ، ونلمّ بجميع الآراء بخاصّة التي لم نأخذ بها ؛ ممّا لم يوصلنا إلى استنتاج موحّد وقاعدة بيّنة واضحة ، فالقدماء حاولوا أن يتبسطوا في عرضها وشرحها نثراً ونظماً ، ولن واجههم مسائل تكلموا فيها كلٌّ بطريقته ؛ فكان جهدًا أوليًّا منهم ، يقوم على المنهج الاستقرائي الوصفي في جمع المادة وتدوينها وتقديمها ، وكلٌّ مدلٍ برأيه وما توصّل إليه منفرداً ، فكان منهم مَن تناول الظواهر اللُّغويّة على أساس شكلي وهو مبدأ من مبادىء النّحو الوصفيّ ، وهو الذي جعلهم يطرحون المعنى عند فهم التراكيب ، ولا يوضحون علّة اختيارها ، وقد أصّل ابن جني هذا في غير موضع من كتبه ، نورد هنا مما قاله في باب [الرّدّ على مَن اعتقد فساد علل النّحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلّة] يقول : " اعلم أنّ هذا الموضع هو الذي يتعسّف بأكثر مَن ترى ، وذلك أنّه لا يعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أنّ ما أورده من العلّة ضعيف واه ساقط غير

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

متعال".(٩) ثم تناقلنا نحن ذلك تاركين المعاني ووظائف التراكيب ؛ إذ لم تك
منّا ، يقول الدكتور فاضل السّامرائي : "ربما لا أكون مغاليًا إذا قلت نحن لا
اللُّغة كما ينبغي ؛ لأنّ أكثر دراستنا تتعلق بالعلاقات الظاهرة بين الكلمات
المعنى فهو بعيد عن تناولنا وفهمنا ... ومن هنا نحن محتاجون إلى فقه
يصل إلى درجة الضَّرورة . صحيح أنّ قسمًا من المسائل المتعلّقة بالمعنى
لها علم النَّحو ، وعلم البلاغة ، لكن لايزال كثير منها دون نظر".(١٠)
إنّ تناولنا لهذه الظاهرة بفكر محدود ، وتكرار المتوارث بلفظه ، وضمن
معين ، واكتفينا بالمتمشي منه مع هذا التوجُّه ، من غير أن نأخذ بالنقاط الأ
المهمّة في أقوال بعض القدماء والتفاتاتهم القيِّمة وندرسها ونجمعها في موطن
ونقعّد عليها ، بمنهج علميٍّ متكامل ، فبقيت آراء متناثرة لم يُلتفت إليها ولم
منها ؛ وعليه نشأ عدم الإلمام بالظاهرة كاملة مستوفاة ، وربطها بمس
ومدلولاتها ووظائفها ، فكان من الصُّعوبة والمشكل ما بدا في قضيّتنا هذه
انعدام الصِّلة العقليَّة المنطقيَّة بين المسمَّى وما يقرن به من تذكير أو تأنيث
وأيضاً عدم إدراك جانبين أصيلين فيها :

أحدهما : لفظيٌّ ، وهو النظام اللغويّ الدَّقيق الفاصل بين الذَّكر والأنثى
يبدو كثير من الأسماء
لا يوجد بها ما يدلُّ على مسمّاها من الإناث ، وأنَّ ممّا سمي بعلامات التأ
ألحقت بالمذكَّر دون المؤنَّث ؛ ولهذا يكون الالتباس اللفظيّ بين ما أطلق
المذكَّر وعلى المؤنَّث في كثير من الأسماء والصِّفات.

وثانيهما : معنويٌّ ؛ إذ يبدو اضطراب في تصنيف الأشياء بين التذكير
والتَّأنيث ، حيث لا توجد في الجمادات شواهد بيلوجيَّة تدلُّ على نوع جنسها
ذلك فهي تؤنَّث وتذكَّر في كثير من اللُّغات .

وعلى الرغم من ذلك نحن نؤكِّد ثانية على أنَّ ما حدث لن يجعلنا نستسلم
ما يصعّب قضيَّة التَّذكير والتَّأنيث ، ولن يبعدنا عن تتبُّعها تتبُّعًا كاملاً ، ودراسة
دراسة شاملة وافية ؛ فمجال البحث ما يزال قائماً في لغة شأنها لا ينقضي

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

ومرادها لا يُحدّ ، وبخاصّة ألّا عيب فيها ولا نقص ، وأنّ الحلّ منبثق منها نفسها ، والدّراسة لها من موروثها الضخم المتمثّل في الاستعمال القرآني ، وفي ما قدّمه العلماء القدماء ؛ ففيه القيّم الثريّ ، وأن نلمّ شتات هذه الظاهرة بدراسة استقرائيّة تتبعيّة تحليليّة أسلوبيّة تطبيقيّة تنظيريّة بين النّحو والصّرف واللّغة والأصوات وكتب تفسير القرآن الكريم ومعانيه وإعرابه وقراءاته وبلاغته وإعجازه المعتركة بالقضايا اللغويّة الأصيلة المعتمدة على الدّلالة والمعاني والتّراكيب والسّياق ومقتضى الحال ، بما سيكشف عن وجهٍ من أوجه ثراء العربيّة في التّذكير والتّأنيث ، ويضبط قواعدهما لتجري على قياس مطّرد .. يمنحها معجماً ضخماً متفرداً في دائرة مائزة من دوائر الدّلالة وحقل من حقولها المهمّة وسط أخواتها من اللّغات السّاميّة ولغات العالم المستعملة إلى اليوم ، ويقدّم نموذجاً دقيقاً عن واقعيّة الجنسيّة والنوع والعدديّة فيها بشتى الدّلائل والإحاطة ، ويذلّل الصّعوبة على الباحثين ، والنّاشئة ؛ وغير الناطقين للعربيّة ، ويعينهم على الفهم وإحكام السّيطرة على الاستعمال اللغويّ في هذا المجال ، ويوقفهم على مراده ودقائق معانيه وموائزه سواء في القرآن الكريم وغيره ، وما يحتاجونه من تنمية مهاراتهم الدّقيقة في ذلك كلّه بمنهج علميّ وأسلوبيّة قديمة حديثة ، ويضيف على فصول اللغة ومدلولاتها القيّم المفيد.

ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث ؛ ليساهم ما استطاع فيما ذُكر آنفاً ، وإفساح المجال لمواصلة الدّراسة والإكمال بعده .

وقد عني بثلاث ركائز من غير تقيد بتقسيمات منفصلة عن بعضها :

- التّذكير والتّأنيث في الدّرس اللغويّ النحويّ العربيّ.
- التّذكير والتّأنيث في النّص القرآنيّ.
- الموازنة بينهما واستنباط النّتائج والتّوصيات.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

مُتَّبِعًا في منهجه الآتي :

أولاً: الوقوف على المفهوم العربيّ لكلٍّ من التَّذكير والتَّأنيث والقواعد الأساسيّة للتَّأنيث القياسيّ وصيغه.

ثانيًا : التَّعرف على طبيعة هذه الظَّاهرة وتاريخها .

ثالثًا : الكشف عن حقيقة ما سُمِّي بعلامات التَّأنيث ودلالاتها ، ودورها في كل استعمال على حدة ؛ فهل كلُّ لفظ اشتمل في ظاهره على علامة تأنيث هو مؤنث والعكس ، وهل دخلته على أنها علامة تأنيث أم ماذا ، وما الفرق بين وصلها باللفظ نفسه ثم وصلها بغيره ؛ لدلالتها في كلٍّ ، وما يشتمله السِّياق لذلك ؟.

أمَا من حيث الوقوف على المفهوم العربيِّ لكلٍّ من التَّذكير والتَّأنيث والقواعد الأساسيَّة للتَّأنيث القياسي وصيغه ، فهو مهم جدًا ؛ إذ يعدّ الأساس الذي تعامل العرب عليه مع الجنسين ، وعليه فرَّقوا بينهما ؟ وقد صرَّح بلفظيهما القرآن الكريم ، في قوله تعالى : (فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى) [آل عمران : ٣٦] (يَهَبُ لِمَنْ يَشَاء إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَن يَشَاء الذُّكُورَ) [الشورى : ٤٩]. نجد أنَّ الآيتين عنت بالتَّحديد المذكَّر والمؤنث الحقيقيين ، وإن كان بينهما اختلاف بما فُضِّل بعضهما على بعض بصفات وقدرات.

ونجد في لغتنا أيضًا المذكَّر والمؤنَّث المجازيين الحياديين ؛ إذ الخيال السَّامي الخصيب قد خلع على الأشياء الجَّامدة منهما سمات الأشخاص الحيَّة ، فأنَّث بعضها وذكَّر بعضها الآخر تبعاً لتصوّره لكلٍّ منهما كغالبية لغات العالم ، ولم تدع اللُّغة العربيَّة للطَّبيعة البشريَّة شيئاً من هذا مبهماً ، بل تضمَّنت مفهوماً واضحاً عن كلٍّ منهما ؛ وإن ظهر الاختلاف في إطلاقهما بين بعض القبائل ، كلٌّ حسب بيئته وطبيعته المؤثِّرة فيه ، ومع ذلك فهم متَّحدون في مفهوم التَّذكير والتَّأنيث ، كالآتي:

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

١) التَّذكير : التَّذكير خلاف التَّأنيث ، وممّا جاء في المعاجم كـ لسان العرب وغيره - مادة : ذكر - : الذَّكر خلاف الأنثى ، وهو ما يصحّ أن يشار إليه بقول " هذا " ، ولا يعامل بعلامة الأنثى ، أي لا تدخله علامة التأنيث ، وأما ما دخلته منها فمحفوظ ولا يقاس عليه ، ولا يتغير إلى المؤنث -كما سيمرّ توضيحه.

والجمع ذُكُورٌ ، وذُكورةٌ ، و ذكارٌ ، و ذِكارةٌ ، و ذُكْرانٌ ، و ذُكْرَةٌ والذكر من الإنسان والحيوان : ما كان له فرج الذَّكر ، نحو : [الرَّجل ، الجمل ..] ومنه المذكّر الحقيقي ، وله أنثى من جنسه. المذكّر المجازي أو غير الحقيقي : فمما لم يكن له فرج الذَّكر ، نحو : الجدار ، النهر .. وليس له أنثى من جنسه ، وقد وضّحت الكتب مواضعه ودلائله ، وذكرت أمثلة له .

والذَّكر في اللُّغة : يعني القوة والشَّجاعة والأنفة والإباء. ولا يجوز جمعه بالواو والنون ؛ فإنّ ذلك مختصٌّ بالعلَم العاقل.

ويومٌ مُذكِّر . إذا وُصف بالشِّدة والصُّعوبة والكثرة ... ، وطريق مُذكَّر : مَخُوفٌ وصَعْب . ومطر ذَكَرٌ : شديدٌ وابلٌ. وقول ذَكَر : صُلْبٌ متين.

٢) التَّأنيث :

أمّا التَّأنيث فخلاف التَّذكير ، وممّا جاء في المعاجم كـ لسان العرب وغيره - مادة : أنث - : هي الأناثة ، فالأنثى خلاف الذَّكر من كلّ شيء ، والجمع إناث ، وأُنُثٌ : جمع إناث ، كحِمَار وحُمُرٌ ، والإناث جماعة الأنثى.

وهو ما يصح أن يشار إليه بقول : " هذه " وتدخله علامة التأنيث .

والمؤنَّث من الإنسان والحيوان : ما كان له فرج الأنثى ، نحو : " المرأة ، والناقة " ، ويلد ويتناسل ، وسُمِّي بالمؤنَّث الحقيقي، وله ذكر من جنسه وقد وضّحت الكتب مواضعه ودلائله، وذكرت أمثلة له .

أما المؤنَّث المجازي – المحايد – أو غير الحقيقي : فمما لم يكن له فرج الأنثى ، ولا يلد أو يتناسل ، نحو: "القدر ، النّار ، العين " ... وليس له ذَكَر من جنسه.

والأنثى في اللُّغة : تعني اللّيونة والرِّقة والسُّهولة والإخصاب والإثمار.

يقال للرَّجل : أَنِثْتَ تأنيثاً أي : لِنْتَ له ولم تتشدّد.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

وأرض مِئناثٌ وأنيثةٌ : سهلةٌ مُنْبِتَةٌ ، خليقة بالنبات وليست بغليظة.

تقول العرب : اللاتُ والعزّى وأشباهها من الآلهة المؤنثة ، وبلد أنيث : للذكر والمرأة ألْين من الرجل ، وسُمّيت أنثى للينها . قال ابن سيدة : فأصل هذا الباب قوله : إنما هو الأنيث الذي هو اللّين. (١١)

وزعم ابن الأعرابي أنّ المرأة إنما سُميت أنثى ؛ من البلد الأنيث ، وقال

تبيَّن مما تقدّم أنّ اللُّغة العربيَّة لم تدع شيئاً إلا ذكّرته أو أنّثته سواء أكان حيّ جماداً ، فثمَّة المذكّر والمؤنّث عامَّة ، وثمَّة الحقيقيّ من المذكّر أو المؤنث ، والـ المجازيّ منهما ، ثم ما يذكّر وما يؤنّث في آن واحد ؛ وهكذا عُوملت سائر الموجودات ، فسنجد في هذه اللُّغة ما يضع زماماً للأمور ، مما قد يسهل التعرّ عليه .

والبحث هنا سيتناول ما يتّصل بالمسائل المشكلة التي مرّ ذكرها ، بغ بالتّعرف على طبيعة هذه الظّاهرة العربيَّة وتاريخها تبعًا لخطواتها التّطوريَّة ؛ إذ العرب لم يلجئوا منذ البداية إلى ما يفرّق بين المذكّر والمؤنّث ، ولم يميزوا الـ الأمر بينهما ، بل جعلوا المذكّر أساساً للجنس البشريّ ؛ ذلك أنّ التّذكير لديهم أصل الأشياء كلّها ، فكلّ مؤنّث شيء والشيء يُذكّر ، أي التّأنيث فرع من أصل ، فالتّذكير يختصّ بالتّأنيث فيخرج من التّذكير ؛ فلم يحتج المذكّر علامة لفظيَّة تدلّ عليه ، وإنما المؤنّث فقط.(١٢) وقد يعود استقاؤهم لهذه الفكرة إلى أصل المخلوقات وبداية المخلوق منها ، فهو في الإنسان المذكّر آدم عليه السّلام ، – المؤهّل للقيادة والقوامة – وخلق الله منه الأنثى حوّاء عليها السّلام ، وربما عليه عمل علماء العربيَّة حين جعلوا المذكّر أصلاً والمؤنّث فرعاً ، ورتّبوا على ذلك تفسير كثير من ظواهر العربيَّة في الاشتقاق والصّرف والنّحو .. وكذلك ترجمة ألسنتهم لما وعته عقولهم وقلوبهم كان يقوى ويزداد ويتضح شيئاً فشيئاً ، فمعظم ما باينت فيه بنية الكلمة معناها في التّذكير والتّأنيث راجع إلى السّماع وما لا قياس فيه ، ومعظم ما طابقت فيه البنية المعنى مما اطّرد فيه القياس ، وما اطّرد في القياس هو آخر ما وصلت إليه الفصحى في تطوّرها.. ؛ فحيث يؤصّلون ما هو مذكّر، ثمّ يفرّعون

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

منه ما هو دال على المؤنث ، فإن كان ذلك لمعنى ودلالة ، فمن الأوفق أن يكون صيغيًا ، حتى يكون التوافق بين الصيغة والدلالة ، أو المبنى والمعنى . فساروا متدرّجين فيه كالآتي:

١- أطلقوا لفظة واحدة معيّنة على الشيء سواء أكان ذكراً أم لنثى ، اسماً للاثنين معاً أو جنسهما، مثل : [إنسان - ثعلب - عقرب] ، أوصفة للاثنين معاً ، مثل : [زوج - عجوز - جريح].

٢- وجدوا بعد ذلك أنّ طبيعة الخلْق في هذا الكون وارتقائه وتطور لغته والتعامل معها تفرض عليهم عند الحديث عن أحد الجنسين التفريق بينهما لا محالة ؛ فاستقوا من ظاهرة ذكورة المخلوقات وأنوثتها فكرة تذكير المسمّيات وتانيثها ؛ معتمدين على مفهومهم للجنسين كلّ على حدة ، فتدرّجوا في ذلك وفق الحاجة لها ، ولكن ظلّت " العرب تجتريء على تذكير المؤنث إذا لم يكن فيه علامة تأنيث."(١٣) وممّا ساروا فيه ؛ للتّفريق بين الجنسين :

أ - أن أوجدوا اختلافاً في اللّفظ بين المذكّر والمؤنث ؛ فرأوا أنّ الأصل أن يوضع للمؤنّث لفظ غير لفظ المذكّر ، على نحو : [أب وأم] ، [ولد وبنت] ، [عير وأتان] ، [جدي وعَنَاق] وبهذا ظلّت كثير من الأسماء المتمكّنة الحقيقيّة التّذكير متميّزة بمادتها اللفظيّة عن قبيلتها المؤنثة.

ب- خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر ؛ فأتوا بعلامة مختصرة فرّقوا بها بين المذكّر والمؤنّث - جنسهما أو اسمهما أو صفتهما - وذلك بإلحاق تاء التّأنيث بآخره مباشرة ؛ ليدلّ على المؤنّث ، والمذكّر بقي كما هو بلا علامة ؛ فاتّجهوا إلى اطّراد التأنيث بالتاء في بقايا الكلمات العتيقة ، مثل: [إنسان و إنسانة] ،[امرء و امرأة] ، [غلام و غلامة] ، [رجل و رجلة] ، [شيخ و شيخة] ، [أتان وأتانة] . وتارة أخرى في الصّفة كـ [ضارب و ضاربة] ،[قائم و قائمة]، [جالس و جالسة] ،[مُكْرَم ومُكْرَمَة] . وهذا بداية ما اطّرد فيه القياس بآخره، وإلحاقه بعلامة التّأنيث ، وعليه مفهوم العلامة للتّأنيث ، وهو الكثير الشائع.(١٤)

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

ج- تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة ، [زيادة في التو
والتأكيد على أنَّ دلالة العلامة هي التأنيث فقط ، وما خلا منها فهو المذكر
: [رجل و امرأة] ، [كبش ونعجة] ، [جمل وناقة] ، [بلد ومدينة]...(١٥)

د- ليميِّزوا بين الجنس وبين مفرده – الجنس الجامد الذي لا يصلح مطلوق
أدخلوا التاء على المفرد المذكَّر والمؤنث معًا ، وميَّزوا بينهما بما يلحق
في الاستعمال والإشارة إليهما ، نحو : [شجرة وشجر ، نخلة ونخل ، تمر
ودجاج ..] ، قال ابن السكيت : " وتقول : هذا بطةٌ ذكرٌ ، وهذا شاة إذا علمت
، وهذا بقرة إذا عنيت ثورًا ، وهذا حيَّة ذكر ، وإن عنيت مؤنثًا قلت
حيَّة".(١٦) على أنَّ التاء عيَّنت المؤنَّث فلا يحتاج إلى ذكر لفظ أنثى.

هـ- التفتوا إلى ما يفرِّق بين الجنس العام المشتمل عليهما معاً ، وبين المذكَّر
حدة والمؤنَّث على حدة ؛ إذ لم يفرِّقوا في البداية بينهما لاتحاد صفاتهما، واللفظ
الواقعة من أيٍّ منهما ، ، مثل : [ثَعلَب] فللمذكَّر [ثُعلُبان] وللمؤنثة [ثَعلَبة]
و[عَقْرب] فللمذكَّر [عُقْرُبان] وللمؤنثة [عَقْرَبة] ، و [ضَبع] فللمذكَّر [ضَبُع]
وللمؤنَّثة [ضَبعة] ..

ومع التَّطور وإمكانيَّة التَّفريق بينهما في الصِّفات ، ووجود الحاجة لإظهار
الذُّكور من غير الإناث ؛ جيء بالألف والنون ، ولإظهار الإناث ؛ جيء بالتاء الدالة
على التَّأنيث ، بل وجيء بالعلامتين ؛ لإظهارهما عن جنسهما .

و- ممَّا ساروا فيه أيضًا ؛ للتَّفريق بين الجنسين في الوصف الخاص بالرِّجال دون
النِّساء ، أو غلب وصفهم بها ، نحو : [أمير ، ووالٍ ، وخطيب ، ووصيّ ..] حين
احتاجوا إليه في النِّساء ، وإن التزم تذكيرها استصحابًا للأصل وجريًا على الأكثر
من موضعيه المعتاد في كلامهم ، وما درج عليه استعمالهم ، إلا أنَّهم نوَّهوا للمرأة
قائلين : [أميرنا امرأة ، وصيُّ بني فلان امرأة] ، وكذلك [شاهد وإمام وقائد].

ولكن إن لم يُذكر الموصوف ، أو أفردت ما الذي سيغلَّب ؟ عبَّر الفراء
عندها بجواز التَّذكير والتَّأنيث ، في قوله : " فإن قال قائل : أفرأيت قول العرب :
أميرنا امرأة ، وفلانة وصيُّ بني فلان ، ووكيل فلان ، هل ترى هذا من

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

المصروف ؟ قلت : لا إنما ذكّر هذا لأنه إنما يكون للرجال دون النساء أكثر ما يكون ، فلما احتاجوا إليه في النساء أجروه على الأكثر من موضعه .. وليس خطأ أن تقول : وصيّة ووكيلة إذا أفردتها ، وأردتها بذلك الوصف".(١٧) وما جاء من ذلك في كلام العرب فإنما هو بعد ذلك من تغليب القياس لما حدّ من الأوضاع والأحوال مالم يكن أحدثوا له من الألفاظ ما يعرب عنه ، وتفي بوجه الحاجة إليه . ولو امتدّ الزمن وظهرت الأوضاع الجديدة التي مارست فيها المرأة من هذه الأعمال لاطرد في كلام العرب التفريق بين المذكر والمؤنث بالتاء ، كما في : [قائم وقائمة ، ومكرم ومكرمة ..]، وما أجازه العلماء هنا من إلحاق علامة التأنيث فإنما هو قياس على ما استقر في العربيّة من الفرق بين المؤنث والمذكّر فيما يشتركان فيه من الأوصاف بعلامة التأنيث ؛ وعلى هذا يقول ابن الأنباري: " وربما أدخلوا الهاء ، وأضافوا ، فقالوا : فلانة أميرة بني فلان ، ووكيلة بني فلان ، ووصية بني فلان".(١٨)

ولنا بعد هذا أن نسأل : أيلزمنا في وقتنا هذا تذكير ما غلب استعماله وصفاً للرجال دون النساء بعد أن صارت هذه الأوصاف مشتركة بين الجنسين ، دون غلبة فيها لأحد الجنسين على الآخر ؟ نجد أنّ القياس يقضي بإلحاق التاء بالنعت المشترك بين المذكر والمؤنث إن كان المنعوت مؤنّثاً ؛ للمطابقة بين النّعت والمنعوت في الجنس ، ولأنّ هذا منهج العربيّة والأصل فيها ، فنقول- مثلا-: [أقبلتْ فلانة الأميرة ، ومررت بفلانة الوزيرة والطبيبة ، والخطيبة ، والأستاذة ..] وإن لم يذكر الموصوف.(١٩)

ز- وعلى الرّغم من هذا التّدرج والتّسلسل في الميز بين المذكّر والمؤنّث من اللّغة العربيّة وإيراد علامة التاء المربوطة لذلك ، فإنّ هذه اللّغة لسعتها لم تكتف بهذه العلامة فقط ؛ بل اقتنتت علامات أخرى فرضتها أصواتها وصروفاتها ومعانيها وتطوّرها ، أسموها بعلامات التّأنيث.(٢٠) ؛ فجاءت هذه العلامات متأخرة في تاريخ اللّغة.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

قال أبو بكر الأنباري : " اعلم أنّ للمؤنّث خمس عشرة علامة ، تكون في الأسماء وأربع في الأفعال وثلاث في الأدوات".(٢٠)

فالتي في الأسماء : الألف المقصورة [ليلى] ، والألف الممدود [صحراء] والتاء [بنت] ، والهاء [عائشة] ، والنون [هُنّ]، والكسرة [أنتِ] ، والياء [من والألف والتاء في الجمع [مؤمنات]. والتي في الأفعال: [التاء] ذهبَتْ ، والياء [تذهبين] ، والكسرة [ذهبتِ]، والنون[ذهبنَ].

والتي في الأدوات : التاء[ربَّتَ] ، والهاء[لات – لا] ، والهاء والألف[فيها].

نستنتج ممّا تقدّم أنّ اللّغة العربيّة لم تكن تميّز في بدايتها بين المذكّر والمؤنّث ، بل أطلقت لفظة عامّة على نوع الحيوان وجنسه سواء أكان ذكرا أو أنثى ، مثل إنسان – ثعلب – عقرب ، ثم تدرّجت بعد ذلك بتعيين المذكّر والمؤنّث من الجنس ؛ فقالوا : رجل وامرأة ، ثم قالوا رجل ورجلة ، ثم قالوا امرأ وامرأة ، ثم إنسان وإنسانة ، وأمير وأميرة ، وثعلبان وثعلبة ، وكقولهم أسد للمذكّر والمؤنّث ثم أسد ولبوة ، أسد وأسدة ، ولبوء ولبوءة ؛ فيلاحظ أنّها مرحلة التطور . وقد عزا اللغويّون والنُّحاة هذا إلى الاختلاف القبليّ حينا وإلى حسّ العربيّ تارة أخرى ، وقد يكون ذلك صحيحًا . ولكنّنا نقف بعده مذهولين أمام اختلافاتهم .. ؛ إذ قد يجزم أحدهم بتذكير كلمة ، ويجزم الآخر بتأنيثها ، ويجوّز ثالث فيها الأمرين ، أو ان تبدو العلامات الخاصّة بالتأنيث داخلة على الاسم المذكّر الحقيقي ونعته ، وغير ذلك ممّا أرجعوه إلى القبائل العربيّة التي يجوز الاستشهاد بما نقل عنها ، وكلها حجّة ، فقد يدلُّ ذلك على حالة الارتباك والتعميم التي أوقعنا فيها مَن نقل إلينا فيما بعد هذه الظاهرة وما يتصل بها بلا دراسة علميّة دقيقة ؛ فابتعدنا نتيجة ذلك عن منهج اللّغة التّطوريّ والعنايّة بالمعنى والمدلول، والبنية والصّيغة وما يدخل في نطاق الصّرف ، والجملة والتركيب ، وما يقع في دائرة النّحو، وما لبعض النُّحاة

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

من آراء ووجهات نظر يستضاء بها ؛ إذ موقف علماء العربيّة من هذا المخالف وصنيعهم فيه ، واجتهاداتهم في تفسيره ، وضبط قياسه هو ممّا يعنينا هنا.

أمّا المقاس في هذه الظاهرة ، فإنّ ما يلفت النّظر أكثر في النّصوص العربيّة تلك العلامات التي أسموها بعلامات التّأنيث والممثّلة للمعالم القياسيّة المتّخذى بها في الميز بين المذكّر والمؤنث ، إذا قسناها بمفهومهم للمذكّر والمؤنّث اللذين مرّا بنا ، فكيف تتّصل هذه العلامات بالمذكّر الحقيقيّ ، وكيف لا تتصل بالمؤنّث الحقيقيّ ؟ وما هي إلا للتّأنيث ، ولميزه عن المذكّر ؛ من هنا بدا المشكل والتّناقض الذي لم نكن نبحث عن تفسيره سابقاً ، ومن ذلك :

١- اقتران المذكّر الحقيقي اسماً أو صفة بعلامة التّأنيث ؛ فيختلط بالمؤنّث ، مثل : حمزة ، معاوية ، علّامة ، راوية المهالبة ، المناذرة ، البرابرة ، جرحى ، شهداء ، علماء ..

٢- تأنيث اسم العدد المذكّر ، وتذكير اسم العدد المؤنّث من الثلاثة إلى العشرة ، يقول سيبويه : "اعلم أنّ ما جاوز الاثنين إلى العشرة ممّا واحده مذكّر ، فإنّ الأسماء التي تبيّن بها عدّته مؤنّثة فيها الهاء التي هي علامة التأنيث . وذلك قولك : له ثلاثةُ بَنينَ ... وإن كان الواحد مؤنّثاً فإنّك تخرج هذه الهاءات من هذه الأسماء ... وذلك قولك : ثلاثُ بنات..."(٢٢)

٣- خلو المؤنّث الحقيقي - اسماً أو صفة - من علامة التّأنيث ويتّصل بها في موضع آخر ؛ فيختلط بالمذكّر ، مثل : زينب ، هند ، حامل ، مرضع .. ؛ يقول سيبويه : " [هذا باب ما يكون مذكّراً يوصف به المؤنّث] وذلك قولك : امرأةٌ حائضٌ ، وهذه طامثٌ ، كما قالوا : ناقةٌ ضامرٌ..."(٢٣)

٤- كثرة الصّيغ المتعدّدة الأوزان للصّفات التي يشترك فيها المذكّر والمؤنّث من غير تمييز بينهما ، مثل : عجوز ، زوج ، مكسال ، جريح ..

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٥- تذكير وتأنيث الصيغة الواحدة في آن واحد ، مثل : شعر : شعرا ، و
تمرة ، و بقر : بقرة ..

٦- العدول والمخالفة عن المطابقة في إسناد الفعل إلى مذكر أو إلى مؤنث ، نحو
قالتِ الرجالُ ، قالَ نسوةٌ .

فما العلّة وراء هذه الأمور التي لم نقف عليها ؛ فهذا الغموض والم
والإشكال ؟!

إنَّ القضيَّة ليست في استعمال التاء والألف والنون وغيرها من هذه العلامات
التي وُضعت في الأصل لميز المؤنَّث عن المذكَّر ، إنَّما القضيَّة في المس
الوصفي المعياري الشَّكلي اللَّفظي المحدود المقصور على الصيغة والعلام
وحصرها في مسمَّاها ومدلولها التأنيثي المعنوي واللفظي، أو اللفظي فقط الذ
فهمناه واكتفينا به ؛ ، وتوارثناه وأسرنا أنفسنا فيه ، ولم نخرج عنه إلى التطو
الذي طرأ على هذه العلامة ، وكونها عنصراً لغويًّا له وظائف ودلالات معنوية
متعدِّدة متنوِّعة غير التَّأنيث، وبخاصَّة عند اقترانها بالمذكَّر أو تجرد المؤنث منه
والعدول والمخالفة عن الأصل.

فلو أنَّنا بحثنا في هذه الوظائف والدّلالات المعنويَّة لكلِّ ما سُمِّي بعلامات
التَّأنيث من خلال ما ذكره بعض النُّحاة والعلماء وواقع اللُّغة العربيَّة نفسها
ونصوصها على مستوى السِّياقِ والنَّص والقرائن .. واضعين نصب أعيننا سبب
التخيُّر لعلامة دون الأخرى في حالة جوازهما ، وكذلك تواجدهما أو غيابهما تبعاً
لدورهما ومدلولهما والمعنى المراد وغير ذلك .. مما ورد متناثرًا لدى القدماء
وبارزًا في الاستعمال القرآنيّ ، وعليه اجتهد البحث في الردّ على هذا الإشكال
بالآتي :

١- تتبع الدَّور الدّلالي للعلامة كـ التاء والتي أطلقوا عليها - أيضاً - مسمَّى الهاء
، والألف ...، وغيرهما.

٢- الكشف عن حقيقة الاستعمال القرآني لها ؛ إذ إنّ الوظيفة الرئيسيَّة لهذه العلامة
التي أدخلوها على المؤنث إنما هي للفصل بين المذكَّر والمؤنَّث ، فلِمَ ألحقوها بعد

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

ذلك بالاسم المذكّر ووصفه ؟! وبعضهم استمرّ في تسميتها بعلامات التأنيث في المواضع التي لم تكن للتأنيث ، واضطرهم هذا إلى أن يسمّوا المذكّر الذي تلحق به هذه العلامة بالمؤنّث اللفظيّ ، هذا على الرّغم من أنّ من القدماء مَن صرّح بأنّها في هذا الموضع لغير التفريق بين المذكّر والمؤنّث - أي من غير دلالة على التأنيث - فكان النتائج أنّ وظائفها ومدلولاتها في هذه المواضع كالآتي :

أولاً : إفادة المبالغة وزيادة المعنى في المدح أو الذم ؛ ومِمّن صرّح بهذا ابن السّراج ، قائلاً : " الخامس - يريد من الأضرب التي تأتي عليها التاء - ما تدخله الهاء من النعوت لغير فرق بين المذكّر والمؤنث فيه ، وهو نعت للمذكّر للمبالغة ، وذلك : علّامة ونسّابة ، وراوية ... ".(٢٤) ، بل ونجد بعض البصريين قد فرّق في علّة دخول التاء في الاسم المذكّر ونعته ، بين ما هو بزنة من أوزان المبالغة ، نحو : [نسّابة ، ومِجْذامة ، وفروقة ...] وما هو بغير زنة من أوزانها ، نحو : [راوية ، داهية ، طاغية] منهم المبرد ، قائلاً : " أن تدخل الهاء للمبالغة، نحو قولك : رجل نسّابة وعلاّمة. فإن قال قائل : هذا لمبالغة الفعل ، فكيف لحقته الهاء ؟ فإنّ الجواب في ذلك : أنّها لحقته لتوكيد المبالغة ، ألا ترى إنما تلحق في فعّال وعول ، نحو قولك : رجل فروقة وملولة ، فيوضح التّذكير ما قبله ؛ لأنّها نعوت وليست جارية على فعل ... "(٢٥) وهذا يتعاضد مع ما مرّ بنا من المدلول اللّغويّ للمذكّر من : الشّدة والصّعوبة والصّلابة والمتانة ؛ مما فيه قوة ومبالغة ؛ وحين يتوفر هذا المعنى في الاسم المذكّر ووصفه مفرداً أو جمعاً اللذين تتّصل بهما التاء المربوطة وغيرها من العلامات ، فتكون لتوكيد هذه المعاني - من غير التأنيث - مع ما يتطلبه وزنهما أحياناً مما يجعلهما يجتمعان ويتعاونان- المعنى والعلامة - على الإفادة بالمدلول وتوكيده ، نطبّق هذا على المثال الآتي :

الاسم [حمزة] - للرّجل - اتصلت به التاء المربوطة ؛ لإفادة مدلوله بقوة وبشدة وزيادة ومبالغة وتكثير وتأكيد . فمعناه اللّغويّ يتمشّى مع هذه الإفادة ، فهو من : حَمَزَ اللبنُ يحمز حمزاً : حَمُضَ ، والاسم الحَمْزَة في الطعام شبه الْلذعة والحَرَافة ، وحمزت الكلمةُ فؤادَه تَحْمُزُهُ : قبضته وأوجعته ، والحامز والحميز : الشّديد

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الذَّكي ، والحمازة : الشِّدة ، وقد حَمُزَ الرَّجلُ فهو حَميزٌ الفؤاد وحامزٌ أي صلب الفؤاد.(٢٦)

ومع إفادة هذه العلامة للمبالغة أو توكيدها ، تزيد في الإشارة إلى الذمّ أو المدح يقول برجشتراسر : " ثم نجد التَّأنيث للذمّ ، نحو : إمَّعة ، أي : الرجل يتابع كل أحد على رأيه ، وللمدح ، نحو : علاّمة ".(٢٧)

ثانيًا : لبيان النَّسب كـ (المناذرة) ، أو لبيان العُجمة كـ (البرابرة) ، أو للتعويض عن ياء محذوفة من الجمع كـ (الزنادقة)(٢٨) من غير أن تجعل الاسم المذكَّر مؤنَّثاً ظاهريًّا أو لغويًّا وغيره .

ثالثاً : لإفادة الكثرة أو القلَّة مع العدد ، حين تلحق التاء عدد المذكَّر كما تلحق صفته ، وتحذف من عدد المؤنَّث ، وفي حال تقدُّم العدد على المعدود ؛ بقصد التَّفريق بين عدد المذكَّر والمؤنَّث في الجنس فقد اتفق أكثر النُّحاة على التَّعليل للعدول عن المطابقة بين هذه الأعداد ومعدوداتها في الجنس ، ، ثم تباينت آراؤهم ، بعد ذلك في تفسير علَّة إلحاق التاء بالمذكَّر ، وحذفها من المؤنَّث ، خلافاً للقياس المطّرد في التَّفريق بين المذكَّر والمؤنَّث . ومن هؤلاء النُّحاة : المبرّد ، والفرّاء ، وابن يعيش ، وابن مالك ، وابن النّاظم ، وغيرهم ، ولم يُنقل عن الآخرين أي تعليل لذلك ، فمن عللهم :

١) لإفادة المبالغة والتَّكثير والتَّوكيد : يقول المبرّد : " فإن أردت أن تجمع المذكَّر ألحقته اسماً من العدة فيه علامة التَّأنيث ، وذلك نحو : ثلاثة أبواب ، وأربعة رجال ، فدخلت هذه الهاء على غير ما دخلت عليه في : ضاربة ، وقائمة ، ولكن كدخولها في : علّامة ، ونسّابة ، ورجل ربعة ، وغلام يفعة ، فإذا أوقعت العدة على مؤنَّث أوقعته بغير هاء ، فقلت : ثلاث نسوة ، وأربع جوارٍ ، وخمس بغلاتٍ ، وكانت هذه الأسماء مؤنثة بالبنية ، كتأنيث عقرب ، وعناق ، وشمس ، وقدر".(٢٩)

(٢٩) نجد أنَّ المبرّد قد نصَّ على الآتي :

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

١) أنه إذا لحقت التاء العدد فإنها ليست للتأنيث ، أي ليست للتفريق بين المذكر والمؤنث ، وإنما هي للتكثير والمبالغة والتوكيد ، كما مرّ بنا في تعليل اتصالها بـ علّامة ، ونسّابة ، ورجل ربعة...

٢) أنها خلت من عدد المؤنث ؛ لعدم حاجته إلى ما يؤنثه ، فهو مؤنث بالبنية

وأيّد ابن جنّي هذه الدّلالة – المبالغة والتناهي على الوجهين بالتاء للعدد المذكر ، وبدونها للعدد المؤنث – فقال : " وعلى نحو مما نحن بصدده – يريد : التراجع عند التناهي – ما قالوا : ثلاثة رجال ، وثلاث نسوة ، فعكسوا الأمر على ما تراه ، ولأجل ما قالوا : امرأة صابرة ، وغادرة ، فألحقوا علم التأنيث ، فإذا تناهوا في ذلك قالوا : صبور ، وغدور ، فذكّروا ، وكذلك رجل ناكح ، فإذا بالغوا قالوا : رجل نُكحة ".(٣٠)

٢) البناء على الجمع :

لقد علّل الفرّاء العدول عن هذه المطابقة بين العدد والمعدود في الجنس من ثلاثة إلى عشرة :بحمل العدد في الحكم على الجمع ومفرده بنوعيه المذكّر والمؤنّث ؛ إذ رأى أنّ كلّ جمع تكسير بالتاء واحده لا تاء فيه ، وكلّ جمع تكسير واحده مؤنّث يكون بلا تاء . وحمل عدد المذكّر على الجمع فلزمته التاء ، وحمل عدد المؤنّث على جمع تكسيره ، فحذفت التاء منه ، ومن رأيه في التاء أنّها تثبت في عدد المذكّر من الثلاثة إلى العشرة ؛ لأنّ العدد مبنيٌّ على الجمع ، فلمّا كانوا يثبتون الهاء في جمع المذكّر فيقولون : صبي وصبية ، وغلام وغِلْمَة ، ورغيف وأرغفة ، وقرد وقردة ، وحجر وحجارة ، أثبتوها في عدده ؛ لأنّ العدد مبنيٌّ على الجمع ، ولما كانوا لا يدخلون الهاء في جمع المؤنّث ، فيقولون : رُكْبَة ورُكَب ، لم يدخلوها في عدد المؤنث ؛ لأنّ العدد مبنيٌّ على الجمع.(٣١)

وقد يلتقي هذا مع توضيح المبرّد قبل قليل في نقطة عدّ العرب للمذكّر أنّه الأصل عن المؤنّث ، وأنّ اتّصال التاء به لغير التّأنيث ؛ فتجتمع مع مدلول الجمع كونها للمبالغة والتّكثير . ولنّ رأي الفرّاء المذكور يقوّيه الآتي :

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

أ- أنَّ كلَّ ما جاء من جموع التَّكسير مختوم بالتاء - سواء أكان جمع قلة أو
- مفرده مذكَّر .

فجموع القلَّة لم يرد منها بالتاء إلا (أفْعِلة وفِعْلة) ، والأول يطرد في
اسم مذكَّر رباعي قبل آخره حرف مدٍّ ، والثَّاني لم يسمع إلا فيما واحده
نحو : (أعمدة وأكسية وأبنية) ، (فتية وغلمة وشِيْخة).

وجموع الكثرة ، ما جاء بالتاء منه ، فعلى: (فَعَلة ، فِعَلة ، فُعَلة)
(فَعَل) فتطَّرد فيما كان وصفاً لمذكَّر عاقل صحيح اللام بزنة فاعل ، نحو
(ساحر وسَحَرة ، كاتب وكتَبَة) . وأما (فُعَال) فتكثر في (فُعْل) الصَّحيح اللا
، نحو :(قُرْط و قِرَطة) وتقل في (فَعْل) الصَّحيح اللام ، نحو :(غَرْد وغِرَدة
و(فِعْل) ، نحو : (قِرْد و قِرَدة).

أما (فُعَلة) فتطَّرد في كلِّ وصف لمذكَّر عاقل على وزن فاعل معتل اللام كـ
(قَاض وقُضَاة ، ورام ورُمَاة) وتقل فيما لا يعقل كـ :(بازٍ و بُزَاة) وفي صحيح
اللام كـ : (هادر و هُدَرة) .

وكذلك أنَّ ما فيه علامة التَّأنيث غير التاء من الجموع ، وهي :(فَعْلى
وفُعَلاء ، وأفْعِلاء ، وكذلك فِعْلى) اطَّرد فيما واحده مذكَّر أيضاً.

فـ (فَعْلى) اطَّرد فيما كان من الوصف دالاً على هلاك ، أو توجُّع ، أو
تشتت بزنة (فَعِيل) نحو: (قتيل وقَتْلى ، وأسير وأسرى).

أو بزنة (فَعِل) نحو : (زَمِن وزمنى)، أو بزنة (فاعل) نحو: (هالك وهلكى)
، أو زنة (فَيْعِل) نحو:(ميت وموتى)، أو زنة (أفْعَل) نحو :(أحمق وحمقى)،
أو زنة (فَعْلان) نحو: (عطشان وعطشى).

و(فُعَلاء) فقد اطَّرد فيما كان بزنة (فعيل) صفة لمذكَّر عاقل بمعنى فاعل غير
مضعَّف ، ولا معتل اللام ، نحو : (ظريف ، وظرفاء)، أو بمعنى (مُفْعِل) نحو
: (سميع وسمعاء)، أو بمعنى (مُفاعِل) نحو : (جليس وجلساء)، وكثر فيما
بزنة (فاعل) دالاً على معنى كالغريزة ، نحو : (عاقل وعقلاء).

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

و(أفعلاء) فقد اطرد فيما كان بزنة (فعيل) معتل اللام ، نحو:(غني وأغنياء)، أو مضعف اللام نحو: (شديد وأشداء).

ب- أنّ ما جاء من جموع التكسير في واحده التاء فلا تكون فيه علامة التأنيث ؛ فقد اطّرد جمع ما كان بزنة (فُعلة) على (فُعَل) بلا تاء نحو :(غُرفة وغُرَف) . وما كان بزنة (فِعلة) على (فِعَل) نحو : (كِسرة وكِسَر)، وما كان بزنة (فاعلة) صحيح اللام على (فُعَّل) نحو : (صائمة وصُوَّم) . وما كان بزنة (فَعلة) اسماً أو وصفاً ، وليس عينه ولا فاؤه ياء على (فِعَال) نحو: (كَلْبة وكِلاب، وصَعْبة وصِعاب).

وما كان بزنة (فَعَلة) اسماً صحيح اللام ليس عينه ولامه من جنس واحد ، فعلى (فِعَال) أيضا نحو : (رَقَبة ورِقاب) . وكذلك ما كان بزنة (فَعِيلة) وصفا صحيح اللام نحو : (ظَرِيفة وظِرَاف).

كما اطّرد جمع ما كان بزنة (فاعِلة) اسماً أو وصفاً ، فعلى فَواعِل نحو:(راكِعة ورَواكِع)، وكذا ما كان بزنة (فَوْعَلة) أيضاً نحو : (صَوْمعة وصَوامِع).

وجمع ما كان مفرده بزنة (فَعَالة ، وفِعَالة ، وفُعالة ، وفَعيلة) على (فعائل) نحو : (سَحابة وسحائب ، ورِسالة ورسائل ، وذُؤابة وذوائب ، وصَحيفة وصحائف).

كما اطّرد جمع ما كان بزنة (فِعْلاة) نحو : (سِعْلاة) . و(فِعْلِيَة) نحو : (هِبْرية) . و(فَعْلُوة) نحو : (عَرْقُوة).

ج- أنّ ما كان مفرده مختوماً بعلامة تأنيث غير التاء ، خلا جمعه من التاء أيضاً ؛ فقد اطّرد جمع ما كان بزنة (فُعْلَى ، أنثى : أَفْعَل) على (فُعَل) ، نحو : (كُبْرَى وكُبَر).

وما كان بزنة (فاعِلاء) على (فَوَاعِل) ، نحو : (قاصِعاء وقَوَاصِع).

وما كان بزنة (فَعْلاء) اسما كـ : (صَحْراء) أو صفة لمؤنث مختص كـ : (عَذْراء) على (فَعَالِى) بكسر اللام ، و (فعالَى) بفتحها .

نستنتج مما ذُكر بشأن الجمع ، والمخالفة بإلحاق ما سُمّي بعلامة التأنيث وعدم إلحاقها :

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

- أنَّ هذه العلامة في هذا الموضع لا دور لها في الدلالة على المعنى الذي تلحق به ، أو عدم تأنيثه إن لم تلحق به . وإنما لها دلالة أخرى لنا.

ولابن يعيش رأي آخر ، يقول : " وإنما كان الأمر في العدد على ما ذكرته للفرق بين المذكَّر والمؤنث ، وإنما اختصَّ المذكَّر بالتاء ؛ لأنَّ لأصل العدد تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثاً بالتاء ، من نحو : ثلاثة وأربعة وخمسة وستة أسماء العدد ، فإذا أردت تعليقه على معدود هو أصل وفرع جعل الأصل للأصل فأثبتت العلامة ، والفرع للفرع فأسقطت ، فمن أجل هذا قلت : ثلاثة رجال وأربع نسوة ".(٣٢)

وقد علَّق الدكتور شوقي النَّجار على قول ابن يعيش هذا ، قائلا: " إذا صحَّ ما ذكره ، فلماذا لم تطرد فكرة الأصالة هذه مع الواحد والاثنين ، والعقود ، والمئين والألف؟... ثم لماذا تنزع هذه التاء مع المؤنَّث ؟ أليس هو أولى بها من المذكَّر ...".(٣٣)

ويمكن الرَّد على هذا التَّعليق بالآتي :

١- لو اطردت فكرة الأصالة مع هذه الأعداد لأدَّى ذلك إلى مخالفة كلام العرب ؛ ذلك أنَّ الواحد والاثنين يكونان صفتين يتبعان معدودهما الموصوف المتقدِّم عليهما في الجنس وغيره ، ولا يخالفانه.

٢- لم يرد عن العرب تأنيث ألفاظ العقود أو الألف ، ولا تذكير المائة ؛ ذلك لأنَّ ألفاظ العقود ناقصة التَّصرف في كلامهم ، وكذلك المائة والألف ، . أما ثلاثة وعشرة وما بينهما فقد ورد فيها التاء وعدمها .

وهناك رأي لابن مالك ، وهو : أنَّ الأصل في الأعداد التَّأنيث ؛ لأنهما أسماء جموع ، كـ (زمرة وفرقة) ، فلمَّا أريد التَّفريق بين عدد المذكَّر والمؤنث ، ألحقت التاء بالمذكَّر لتقدُّم رتبته ، وحُذفت من المؤنَّث لتأخُّر رتبته.(٣٤)

ممَّا ذُكر بشأن الجمع ؛ يستنتج البحث ما هو مرجوح فيه :

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

إذا كان إلحاق ما سُمّي بعلامة التأنيث وعدم إلحاقها بلفظ العدد غير مقصود به التذكير أو التأنيث ، ولا يوصف به حقيقة ، فما حاجة المعدود المذكّر إلى تأنيث العدد معه ؟ ففيما علّل به المبرّد وابن جنّي قبول متّصل بدلالة ووظيفة التاء وبقية العلامات ؛ ففيها تأكيد على معنى الكثرة ، إذ هو شبيه بمعنى الجميع ، وعليه نستنتج الآتي :

أ- أنّ كلّ جمع لحقته هذه العلامة ليس في واحده هذه العلامة فهو مذكّر ، وأنّ هذه العلامة لا تفيد تأنيث ما لحقت به لا معنى ولا لفظاً ، وإنما هي مخالفة ؛ لإفادة التكثير والمبالغة والتوكيد .

ب- أنّ ما في واحده علامة التأنيث وليس في جمعه علامته ، فذلك دلالة على أصل أنثويّة هذا الاسم ولا حاجة له للإثبات ، وإنما ذلك مخالفة ؛ لإفادة التكثير والمبالغة .

ج- عدم حصر تسمية التاء المربوطة في التأنيث ، ووظيفتها على المؤنّث فقط ، وإن خالف هذا أقوال الآخرين من النحاة ؛ قال سيبويه : " اعلم أنّ ما جاوز الاثنين إلى العشرة مما واحده مذكر ، فإن الأسماءَ التي تبين بها عدةُ مؤنثةٌ فيها الهاءُ التي هي علامة التأنيث ".[٣٥]

رابعاً : ١- خلو الاسم المؤنّث المتمكّن ووصفه.. من علامة التأنيث وقد سمّت به العرب المرأة واصطلحت عليه ؛ فصار بمثابة المقيس عليه ، والرمز لها - فلن يختلط بالمذكّر - وقد يكون ذلك اعتماداً على معناه المتمشّي مع جنس الأنثى وطبيعتها لديهم كاللّيونة والسّهولة والإخصاب والإثمار والإنبات والعطاء والاحتضان .. ، وعلى سبيل المثال:

الاسم " زينب " ، زَنْبَة وزينب : كلتاهما امرأة . ومعناه اللّغويّ : ما ذكره ابن الأعرابي :" الزّينب شجرٌ حسن المنظر طيّب الرائحة ، وبه سمّيت المرأة ، وواحد الزّينب للشّجر زينبةٌ ، وعند تصغيره تُردُّ له التاء ؛ ولأنّ زينب اسم جنس اصطلح في العربيّة تسمية المرأة به لا الرّجل - وهذا شأن اللّغات وما يصطلح عليه أهلها

Scanned with CamScanner

– وإن اتصلت به التاء المربوطة ... ؛ فإنها لفصل المفرد الواحد عن الجنس. (٣٦)

وكلاهما جائزٌ ؛ وفي هذا ما يوضح سبب عدم إلحاق علامة التأنيث بالاسم المؤنث

٢– أمّا الوصف للمؤنث بالصّيغ المحيَّرة ، سواء الوصف الخاص بالأنثى دون الذكر ، كـ (مرضع ، طامث ، حائض) ، أو التي تقال للاثنين معاً كـ (جريح ، صبور ، مكسال) فيثبت من دراسة هذه الصّيغ أنّ علامة التأنيث قد لحقت بها في فترة زمنيَّة ما ؛ ليشير إلى تطوريَّة اللُّغة العربيَّة ، وارتقائها – كما مرّ بنا – وتوسيع مدلول هذه العلامة ، ومن المعروف عند كلٍّ من ألمّ بالعربيَّة أنّ الصّفة تتبع الموصوف في جميع حالاته ، ومنها التّذكير والتّأنيث ، وبخاصَّة أنّه سمع عن العرب قولهم : (امرأة حائض وحائضة ، ومرضع ومرضعة ، وملول وملولة ، وصبور وصبورة ، وجريح وجريحة..) وفي الوقت نفسه اطّرد أيضًا في كلامهم العدول عن المطابقة بين النّعت المختصّ بالمؤنّث ومنعوته المؤنّث في الجنس ، ومن ذلك قول : (هذه امراة مرضع ، ومررت بامرأة حامل) .. فماذا في تجرُّد هذا الوصف من علامة التّأنيث أو إلحاقها ؟ إنّ للُّغة العربيَّة به مقصداً ، ولا خلاف بين النُّحاة فيه – البصريِّين والكوفيِّين– إلا في ذكر سبب وتعليل كلٌّ منهما له.

فذهب الكوفيّون إلى أنّ علامة التّأنيث إنّما حذفت من نحو:طالق، طامث ، حائض ؛ لاختصاص المؤنّث به.

وذهب البصريّون :إلى أنّه إنّما حذفت منه علامة التّأنيث ؛ لأنهم قصدوا به النّسب ، ولم يجروه على الفعل وحدوثه وقت الوصف به ، وذهب بعضهم إلى أنّهم إنّما حذفوا علامة التّأنيث منه ؛ لأنّهم حملوه على المعنى ، كأنهم قالوا : شيء حائض. وعلى الأول الخليل ، وعلى الثاني سيبويه.(٣٧)

، وكلاهما مقبول ؛ إذ إنّهم عندما أطلقوا هذا اللفظ على شيء وهو ممّا يعني الأنثى فقط خصّوها به ؛ لمعناه من غير الحاجة إلى علامة التّأنيث ، أما حين ألحقوا به علامة التّأنيث ، فلدلالة أخرى قيّمة في السّياق ومقتضى الحال وهو الوقوع والحدوث وقتها ، فهي تحدّد زمنها ؛ يتبيّن هذا كله من قول سيبويه في باب [ما

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

يكون مذكّراً بوصف به المؤنث إذ " فإنما الحائض والطاهر في كلامهم على أنه صفة شيء ، والشيء مذكر ، فكأنهم قالوا : هذا شيء حائض ، ثم وصفوا به المؤنث ، كما وصفوا المذكر بالمؤنث ، فقالوا : رجل نكحة . فزعم الخليل أنهم إذا قالوا : حائض فإنه لم يخرجه على الفعل ، كما أنه حين قال : دارع ، لم يخرجه على فعل ... فإنما أراد : ذات حيض ، ولم يجيء على الفعل . وكذلك قولهم : مرضع، إذا أراد: ذات رضاع، ولم يجرها على أرضعت، ولا ترضع ، فإذا أراد ذلك قال: مرضعة .."(٣٨)

فأكد المبرّد وغيره ما رآه الخليل : أنّ الاسم يخلو من التاء ؛ للتمييز بين ما نعت به المؤنث نعتاً خاصًا لمعنى الوصفيّة والنسب دون الفعليّة والحدوث ، كـ [مرضع ، وحامل ، وطامث] ، وما نُعت به على معنى الفعليّة والحدوث عدد الكلام عنه ، لزمته التاء علامة التأنيث ؛ حتى يضارع فعله كقول : (اشتدت الظبيةُ) فهي (مُشْدِنَةٌ) ، و (طَلُقَتِ المرأةُ) فهي (طالِقَة) ، ويُستدلُّ على ذلك بقوله تعالى : (يومَ تروْنَها تَذهلُ كلُّ مُرضِعةٍ عمّا أرْضَعَتْ) الحج: ٢. ؛ لأنه جاء على الفعل فذكر (أرْضَعَتْ). (٣٩)

وقد جاءت صفات كثيرة للمؤنّث خالية من علامة التّأنيث التي تقبلها وهي التاء ، ومن هذه الصّفات ما جاء على صيغة اطّرد فيها حذف التاء ، ومنها ما جاء على صيغة لم يطّرد فيها ذلك، وفي كلتا الحالتين نجد عدولاً عن المطابقة، وليس فيه التاء ،ذكر ابن مالك بعضاً من هذه الصّيغ قائلاً :" ... من أمثلة الصّفات ما لا تلحقه علامة التّأنيث الفاصلة بين المؤنّث والمذكّر،وذلك ما كان على زنة (فَعُول) مقصوداً به المبالغة في فاعل، وكذا ما كان على (مِفْعال)، أو (مِفْعِيل)، أو(مِفْعل) ، فيقال : رجل صبور ، وامرأة صبور ، ورجل مِهْذاء ، وامرأة مِهْذاء ، ورجل مِعْطير ، وامرأة مِعْطير ، ورجل مِغْشم ، وامرأة مِغْشم".(٤٠). ومن العرب من يقول : (امرأة مسكين) على القياس حكاه سيبويه .

وهكذا تكون التاء لتوكيد المبالغة حين تلحق أمثلة المبالغة وأوزانها المذكّرة والمؤنّثة ، نحو: رجل ملولة وامرأة ملولة ، وقد يؤنّث بالتاء (فَعُول) بمعنى

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

(مفعول) وهو قليل ، كـ ركوبة بمعنى مركوبة . فإن كانت الصفة على (مفعول) بمعنى (مفعول) لم تلحقه التاء إلا إذا جرد عن الوصفية ، نحو : نسيجة اليمن ، فإن قصدت الوصفيّة وعلم الموصوف ، جرِّد من التاء ، نحو : رجل قتيل ، وامرأة قتيل ، وعين كحيل ، وكف خضيب . هذا هو الغالب ، ومن غير الغالب قول العرب : صفة ذميمة ، وخصلة حميدة.

وزيادة على ما ذكر : أنّ علة تأنيث المذكّر والمؤنّث ؛ ولتوكيد الشّرط تطّرد فيما عدا ذلك من الأمثلة التي يستوي فيها المذكّر والمؤنّث ؛ لاحتمل المنعوت المبالغة . ولكن لو قلنا مثلاً : رأيتُ صبوراً ، ومررتُ بمعطير ؛ لاحتمل المنعوت أن يكون مذكّراً ، وذُكّر النّعت للمطابقة بين النّعت والمنعوت ، وأن يكون مؤنّثاً ، وذكّر النّعت لاستواء المذكّر والمؤنّث في الوصف بـ (مفعول) بمعنى (فاعل) وفي الوصف بـ (مفعيل) ، ولا يدفع هذا الاحتمال إلا ذِكر الموصوف ، أو ما يقوم مقامه في الدّلالة على جنس الموصوف ، فيصبح هذا شرطاً ؛ ولذا قال ابن يعيش : " فهذه الأسماء – يقصد الصّفات المشتركة بين المذكّر والمؤنّث التي بزنة (فعول) بمعنى (فاعل ، ومفعال ، ومفعيل ، وفعيل) بمعنى مفعول – إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء ، وإذا لم يذكّروا الموصوف أثبتوا الهاء نحو اللبس ، نحو : رأيت صبورة ، ومعطاءة ، وقيلة بني فلان ..."(٤١)

أمّا آراء النُّحاة في سبب حذف التاء من هذه الأوزان والصّفات :

فاختلف النُّحاة في تعليل العدول عن المطابقة بين النّعت والمنعوت المؤنّث إن كان النّعت (فعيلاً) بمعنى (مفعول) ، و(فعولاً) بمعنى (فاعل ، ومفعالاً ، ومِفْعَلاً) .

فإنّ الخليل قد علّل لذلك بعد جريان الوصف على معنى الفعل ؛ فهو بمنزلة المنسوب ، لتكثيره والتشديد والمبالغة فيه ، فقولنا مثلا : هذه امرأة صبور ، بمنزلة قولنا : امرأة صبريّة ، أي : ذات صبر . يقول سيبويه في باب [ما يكون مذكّراً يوصف به المؤنّث]: " وزعم الخليل أنّ (فعولاً ، ومفعالاً ، ومِفْعَلا) ، نحو : قئول ومقوال ، إنما يكون في تكثير الشيء وتشديده والمبالغة فيه ، وإنما

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

وقع في كلامهم على أنه مذكّر . وزعم الخليل أنهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون : قوليّ وضربيّ ، ويُستدلُّ على ذلك بقولهم : رجل عَمِلٌ ، ومِطعَمٌ ، ولَبِسٌ ، فمعنى ذا كمعنى قتول ومِقْوال في المبالغة ".(٤٢)

ويفهم من تعليل الخليل هذا أن تدلُّ صفة المؤنث في صيغ المبالغة إن لم تلحقتها التاء ، بزنة (فَعول ، أو مِفْعال أو مِفْعل)؛ فهي على توكيد معنى المبالغة التي تحملها هذه الصِّيَغ ، مع التجدُّد والاستمرار .

وابن جني أيّد هذا التناهي في المبالغة وتكثيرها وتأكيدها بمبدأ العدول والمخالفة سواء للمؤنَّث أو للمذكَّر ؛ وذلك من خلال حذف العلامة من هذه الصِّيَغ أو إيرادها ، فقال: " وعلى نحو ممّا نحن بصدده – يريد : التراجع عند التناهي – ما قالوا : امرأة صابرة، وغادرة، فألحقوا علم التأنيث ، فإذا تناهوا في ذلك قالوا : صبور، وغدور ، فذكّروا، وكذلك رجل ناكح، فإذا بالغوا قالوا: رجل نُكحة ".(٤٣)

خامساً : تأنيث الصِّيغة ؛ للتفريق بين اسم الجنس الجمعي وواحدهُ ، نحو : (شجرٌ وشجرة ، وتمرٌ وتمرة ، ونخلٌ نخلة ، وبقرٌ وبقرة ، وحمام و حمامة ، وزينب وزينبة) ، ومؤنَّث هذا الباب لا يكون له مذكَّر من لفظه ؛ لالتباس الواحد بالجمع ، وذكر يونس فإذا أرادوا ذلك– المذكَّر المفرد ، قالوا : [حمامةُ ذكرٍ]. وذلك لما له مؤنَّث حقيقي يقابله .

قال ابن السكيت : " وتقول : هذا بطةٌ ذكرٌ ... وهذا شاةٌ إذا عنيت كبشًا ، وهذا بقرةٌ إذا عنيت ثورًا ، وهذا حيَّةٌ ذكرٌ ، وإن عنيت مؤنثًا قلت : هذه حيَّةٌ ".(٤٤)

فاللفظ واحد للمذكَّر وللمؤنَّث ويفرَّق بينهما بما يعلم به كاسم الإشارة أو الضمير الخاص بكلِّ واحد منهما ؛ إذ لا اتفاق فيه .

قال أبو حيّان : " قال أبو علي الفارسي : هو من باب الجراد المنتشر ، والشَّجر الأخضر ، وأعجاز نخل منقعر. اهـ . يعني أنَّها من باب اسم الجنس الذي بينه وبين مفرده تاء التأنيث ، وأنَّ مفرده سماءة ، واسم الجنس يجوز فيه التذكير والتأنيث ؛ فجاء (منفطر) على التذكير ".(٤٥) فالتذكير على معنى الجمع،

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

والتَّأنيث على معنى الجماعة. يقول ابن السَّراج- في الضرب الثالث من ضربي الهاء-: " والثالث دخولها فرقاً بين الجنس والواحد منه ، نحو قولك : تَمْرٌ وتَمْرة، وبُسرٌ وبُسرةٌ ... فحقُّ هذا إذا أخرجوا منه الهاء أن يجوز فيه التَّأنيث والتَّذكير، فتقول : هو التَّمرُ ... ، ولك أن تقول هي التَّمر ... قال الله عز وجل : (كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ) [الحاقة : ٧] ، فالتَّذكير على معنى الجمع ، والتَّأنيث على معنى الجماعة".(٤٦)

سادسًا – العدول عن المطابقة في إسناد الفعل إلى مذكَّر ، أو إلى مؤنَّث :

سيكون حكمه تبعاً للآتي :

أ- المسند إلى الفاعل الاسم المحض المفرد منه ، وجمع المذكَّر السَّالم:

الأصل : إذا كان الفاعل مذكَّراً حقيقيًّا أو مؤنَّثاً حقيقيًّا ، فإنَّ المطابقة بين الفعل والفاعل تكون ألزم ؛ للفصل من أوَّل الأمر بين الفعلين ؛ والمخالفة لذلك إنَّما هو عدول خاطيء عن هذا الأصل ، فلا يجوز أن يقال : قامتْ حمزةُ ، ولا قالتْ طلحةُ ، ولا قام عائشةُ ولا قال فاطمةُ ؛ قال ابن الأنباري : " وكذلك إذا قلت : المغيرةُ قامَ ، وحمزةُ قعدَ ؛ لم يجز : المغيرةُ قامَتْ ، ولا حمزةُ جلسَتْ ؛ لأنك لم تذكر لقباً وإنما ذكرت اسماً محضاً بمنزلة زيد وعمرو".(٤٧) ويقاس على هذا أيضاً جمع المذكَّر السَّالم . قال ابن مالك : " كلُّ جمع سوى المذكَّر السَّالم يجوز تذكيره باعتبار الجمع ، وتأنيثه باعتبار الجماعة ، نحو : قامَ الرِّجالُ ، وقامت الرِّجال".(٤٨)

ومذهب الجمهور وجوب تأنيث الفعل مع الفاعل الحقيقي التَّأنيث العاقل وغير العاقل ، إذا كان متصلاً بالفعل.

ب- المسند إلى جمع التَّكسير :

إذا كان الفاعل جمع تكسير ، أيًّا كان نوع مفرده حقيقي التَّذكير والتَّأنيث أو مجازيهما ، جاز في فعله على حدٍّ السَّواء التَّذكير والتَّأنيث عند النُّحاة ؛ فالتَّذكير على تقدير الجمع ، والتَّأنيث على تقدير الجماعة ، دون ترجيح لأحد الوجهين على الآخر باعتبار مفرده . يقول ابن يعيش : " ... الجمع يكسب الاسم تأنيثاً ، لأنه

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

يصير في معنى الجماعة ، وذلك التأنيث ليس بحقيقي ؛ لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى ، فهو بمنزلة الدار والنعل ونحوهما ؛ فلذلك إذا أسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث ، فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة ، والتذكير على إرادة الجمع ، ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره . فما كان من الجمع مكسراً فأنت مخيّر في تذكير فعله و تأنيثه ، نحو : قامَ الرجالُ ، وقامتِ الرجالُ من غير ترجيح ؛ لأنّ لفظ الواحد قد زال بالتكسير، وصارت المعاملة مع لفظ الجمع ، فإن قدّرته بالجمع ذكّرته وإن قدّرته بالجماعة أنّثته".(٤٩) فالترجيح هنا لأحد الوجهين على الآخر لا يظهر عند النحاة .

وصيغ منتهى الجموع بمثابة جمع تكسير لجمع تكسير – فمنع من الصرف – من حيث هي جمعُ جمعٍ ؛ فحين تتّصل به التاء تكون لتأكيد الكثرة المضاعَفة بهذا الجمع . يقول ابن مالك :" فكان حكم التاء مع ما يسند منهما حكم التاء مع المسند إلى أسماء الأجناس المقصود بها الشمول ". (٥٠)

أمّا إذا كان اسم الجمع لغير العاقل ، فهو مؤنّث الأصل في كلام العرب ، قال ابن السرّاج : "وكلُ اسم يقع في الجمع لا واحد له من لفظه إذا كان من غير الآدميين فهو مؤنّث ، وذلك نحو : إبل ، وغنم ، تقول في تصغير غنم : غنيمة ، وفي إبل : أبيلة ، ولا واحد من لفظه ، وكذلك خيل هو بمنزلة هند ، ودعد ، وشمس ؛ فتصغر ذلك فتقول : غُنيمة ، وخُيّيلة".(٥١)

إنّ علامة التأنيث بالتاء المفتوحة هنا وردت مع جمع تكسير لما أصله مؤنّث أو مذكّر ، فهل يراد بها تعيين التأنيث فقط لما تتصل به وتعنيه حتى وإن كان مذكّراً ؛ ذلك لكونه جمع تكسير ؟! . أم القول في هذه التاء كما جاء في التاء المربوطة ، إنّها لمعان ودلالات ووظائف أخرى غير تعيين التأنيث ؟ يبدو هذا بارزاً في الاستعمال القرآني ؛ فأوّل ما يشير إليه تخيّره لأحدهما في سياق معيّن بقرائنه وأحواله الدالة عليه عن الآخر في سياقه المغاير بقرائنه وأحواله الدالة عليه أيضاً ، وسيتضح هذا بعد قليل في الآتي.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

سابقاً : تذكير بعض الألفاظ – الحيادية – وتأنيثها ، والاختلاف في القبائل العربية نفسها ، وهذه الألفاظ ليست بحقيقية التذكير والتأنيث مثل : تمر ، بر ، طريق ، ريح ، نهر ، لسان ، عين ، نار ، أرض ، بغداد .. إلخ .

وعدُّ هذه الأشياء مذكرة أو مؤنثة قد يرجع إلى نظرة المحيط بين طبيعتها وصفاتها وطبيعة وصفات كلٍّ من المذكر والمؤنث لتفهم مرت بنا في تعريفهما ، وقياس عليها أطلقت صيغ المذكر المجازي على الشدة والقوة والصلابة والاندفاع ، أما صيغ المؤنث المجازي فأطلقت على الرقة والسهولة واللين والإخصاب والتكاثر والنماء والجمال ، كل بحسب وانطباعه . وبمرور السنين واختلاط أهالي هذه القبائل والتباس التذكير والتأنيث ببعضهما جاز الوجهان ، وليس هناك اعتبارات حقيقية لدى بعض القبائل بعض تحمل على تقديم مذهبها وتصويب طريقتها ، وليس من حقّ أحد أن يخطّئ هذه القبيلة أو تلك بهذا المحايد الخالي من علامات التأنيث ، ولا يستهين باستعمال الكلمة على المذهبين ، ونستطيع تكوين قوائم إحصائية للمؤنثات العربية السماعية من خلال استقراء القدماء وعرضهم وشرحهم لها – نثراً ونظماً – كما فعل ابن موسى الحامض ، وابن الحاجب ، وابن مالك وغيرهم ، وقد وردت في القرآن الكريم على الوجهين من غير ميل لأحدهما دون الآخر، وإنما يتخيّر من بينهما المؤدّي بلفظه للمعنى الدقيق المراد المائز به عن الآخر في موضعه المناسب للحال والسياق ولكن لا يتّسع المجال لتناوله بالتفصيل في هذا البحث .

وأحيانا يقصد بالعلامة للمؤنث المجازي أو عدمها الحمل على المعنى الذي ورد كثيراً في استعمالات العرب المراد أصلاً ، وهو علمٌ مطروقةٌ دراسته في النحو العربيّ ؛ إذ عقد ابن جنّي فصلاً عنه مبيّناً أهميّته وقيمته في الكشف عن مراد المتكلّم ، وذلك بطريق المجاز وجواز التبادل الدّلالي بين المذكّر والمؤنث في الشعر والنثر والأصوات وغيرها ، نحو ما حكاه الأصمعي عن أبي عمرو أنه سمع رجلاً من أهل اليمن يقول : "فلانٌ... جاءته كتابي فاحتقرها، فقلت له:

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

لقول جامعه تنبي؟ فقال: نعم، أليس بصحيفة [٥٢] وكما في قوله تعالى: (ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفًا وطمعًا إن رحمة الله قريبٌ من المحسنين) [الأعراف: ٥٦] القياس أن يخبر عن رحمة الله بمؤنثة "قريبة" ولكن الوارد بصيغة المذكر "قريب" وقد تعددت أقوال المفسرين واللغويين فيها - وهذا من سعة اللغة - ونجمل في اتجاهين:

١. حمل كلمة "قريب" على المعنى الذلالي المقصود، فالرحمة بمعنى الغفران والثواب.

٢. حمل التسمة على المعنى الصرفي فصيغة "قريب" على وزن "فعيل" بمعنى "مفعول" يستوي فيه التذكير و التأنيث؛ وفي المخالفة والعدول عن اتباع الصفة للموصوف؛ إنما لزيادة المبالغة والتكثير والتأكيد ولفت الانتباه، وثمة ملمح دلالي جدير بالذكر هنا وهو أنّ سياق الكلام في الآية ينهى عن وقوع الفساد في الأرض بعد أن أصلحها الله، ثم طلب الله من الإنسان أن يكون بين الخوف والرجاء؛ وليتشجع الإنسان من القرب من الله ذكر أنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين، فالسّياق اللّغوي للكلام يريد أن ينبّه نظر الناس إلى أهميّة الرّحمة وفائدتها، وحدث تغيُّر لفظي في السّياق، فأخبر بكلمة [قريب]. [٥٣]

وهذا مما يدعو إلى أهمّية استخراج المقاصد الدّلاليّة من ظاهرة التّذكير والتّأنيث الواردة في آي الذكر الحكيم.

ظاهرة التّذكير والتّأنيث في القرآن الكريم:

سيطالعنا هنا الاستعمال المعجز المتراوح ما بين التّذكير والتّأنيث، ومغايرته في الإحالات بينهما بنوع من أنواع الترابط النّصي الدّقيق، وما التّخيُّر لأيٍّ منهما إلا تمشٍّ مع السّياق والقرائن والأحوال؛ ولمقصد له أثر فاعل في تجلية النّص وتأدية المعنى؛ فعدم استحضار مقصده وما ينتقيه من قواعد يوقعنا في الخطأ وعدم الفهم. وسنجد أمرهما بيّناً عربيًّا فصيحاً بليغاً وفق القياس، فما كان مذكّراً حقيقيًّا الْتزم فيه التّذكير، وما كان مؤنّثاً حقيقيًّا التزم فيه التّأنيث، أمّا ما كان

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

تذكيره أو تأنيثه جائزاً أو كان مجازيًا فسنرى إثبات العلامة في موضع آخر جارياً لحكمة بالغة ؛ وذلك لما بين المعاني من موالٍ ومطلوبات يتخيرها السّياق تبعاً لمقتضى الحال.. مستعيناً بوظائف المسمّاة بعلامات التّأنيث أو تركها. وهذا البحث حاول جاهداً نماذج له ، وليس ما ذكره هو النّهاية والتّمام إنّما هو اجتهاد .

وكما هو الحال في كلمات عربيّة كثيرة ، مادتها اللّغويّة واحدة ، دلالاتها المعنويّة متنوعة ، نجد هذه العلامات في النّص القرآني هي الدّلالة على التّأنيث فقط ؛ بل لها دلالات أخرى بارزة تختصّ بها اللّغة العربيّة غيرها من اللّغات ؛ للوفاء بدقّة بالمراد . والأمثلة على ذلك كثيرة ، ولكن المقام يتّسع إلّا للآتي :

أولا : قصد التّذكير والتّأنيث ؛ لطبيعتهما ومواصفاتهما :

حيث وجود العلامة للتّأنيث أو غيابها جائز للمذكور ؛ تبعاً لما هو عليه معا يتمشى مع طبيعة كلٍّ من المذكّر والمؤنّث ، وما يناسبهما من مواصفات وكذلك وأحوال تناسب هذا المذكور . نلمس هذا عند الحديث عن (الرّيح) لما تحمله من صفات متنوعة متقابلة ؛ إذ لكلّ موضع حديث يناسبه وعلامة تدلّ عليه ؛ فيجوز معاملتها على التّأنيث أو على التّذكير – وهنا يبدو التّخيُّر القرآني ، وعلينا ان نبحث في علّته – ففي الغالبيّة لا تَرِد علامة التّأنيث عند أحوال شدّتها وقوّتها ، وعلى العكس في الغالبيّة تَرِد علامة التّأنيث عند أحوال رخاوتها ورقّتها وعطائها وسلامها وإن كانت سريعة ، نجد هذا في قوله تعالى :

(هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُواْ بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُاْ اللّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ(٢٣) فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ)

[يونس:٢٢-٢٣]

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

١- وصفت الريح بالتأنيث بالتاء في (طَيِّبَةٍ) : ذلك أنّ " الريح مؤنثة في كلام العرب ، والطيِّبة : الملائمة الرفيقة بالراكبين ، والطيِّب : الموصوف بالطيب الشديد ..."(٥٤)

٢- وصفت الريح بالتذكير بدون التاء في (عاصف) : ذلك أنّ " أصل العصف الكسر ، والنبات المتكسر ، والمراد شديدة الهبوب".(٥٥)

" والعاصف : وصف خاص بالريح ، أي شديدة السرعة ، وإنّما لم تلحقه علامة التأنيث ؛ لأنّه مختصٌّ بوصف الريح فاستغنى عن التأنيث ، مثل نافس وحائض ومرضع ، فشاع استعماله كذلك ، وذكر وصفاً للريح فبقي لا تلحقه التاء ؛ وقالوا لِمَ لَمْ تلحقه التاء ؟ لأنّه في معنى النسب ، مثل : لابن وتامر ، وفيه نظر."(٥٦) ؛ وقال فيه نظر ، ذلك أنّ هذا التعليل غير كافٍ ؛ إذ إنّها أُنّثت في آيات أُخر ، فيمكن أنّها لم تؤنّث في (عاصف) لأنّها لم تحدث العصف بهم بعد ، ولم تكن بالنسبة لهم على الفعليّة ، كـ [مرضع]، وليس كـ [مرضعة] ؛ والقرائن الدّالة على هذا : ابتداءً من قوله تعالى : (وَظَنُّواْ أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُاْ اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنجَيْتَنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ) إلى قوله تعالى : (فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) .

وممّا جاءت فيه الريح بدون العلامة (الْعَقِيمَ)؛ للتعليل الأول لما يناسب الشدة والقوة والبأس وعدم الملاينة – من صفات المذكّر – قوله تعالى : (وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ. مَا تَذَرُ مِن شَيْءٍ أَتَتْ عَلَيْهِ إِلاَّ جَعَلَتْهُ كَالرَّمِيمِ) [الذاريات ٤١-٤٢].(٥٧)

فاختيار النص القرآني للفظة بالعلامة أو بدونها – عند جوازهما – إنّما هو لغاية عظيمة ، ودلالة دقيقة وكأنّها رمز يغني عن الإطناب والكلام .

وكذلك في قوله تعالى : (وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ عَاصِفَةً تَجْرِي بِأَمْرِهِ إِلَى الأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا وَكُنَّا بِكُلِّ شَيْءٍ عَالِمِينَ) [الأنبياء : ٨١]

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

" وصفها هنا بـ (عَاصِفَةً) بمعنى قويّة. ووصفها في سورة ص بأنها (رخاء) في قوله تعالى: (فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً حَيْثُ أَصَابَ)[ص : ٣٦] والرّيح حال كونها شديدة الهبوب ، لا ينافي وصفها بذلك هنا ، وصفها في سورة آخر رخاء طيّبة لليّنة ؛ لأنّ الرخاء وصف لها باعتبار نفسها ، والعصف لها باعتبار قطعها المسافة البعيدة في زمان يسير كالعاصفة في نفسها ، فهي في كونها ليّنة تفعل فعل العاصفة . ويجوز أن يكون وصفها بكلٍّ من الوصفين بالنسبة إلى الوقت الذي يريده سليمان عليه السّلام ".(٥٩) وفي الآية من القرائن غير اللفظية (عَاصِفَةً) ما يدلُّ على جريان الرّيح طيّعة في كلّ خير، نحو:(تجري بأمره) فلن يأمرها سليمان إلا بما فيه خير ، ونحو : (إلى الأرض التي باركنا فيها) فالأرض المباركة يحلُّ فيها الخير والسّلام.

ثانياً : إفادة المبالغة ، في نحو :

لفظ (الطّاغية) : بقوله تعالى : (فَأَمَّا ثَمُودُ فَأُهْلِكُوا بِالطَّاغِيَةِ) [الحاقة : ٥]، يقول الألوسي : " وعلى ما قيل : الطاغية : عاقر الناقة ، والهاء فيها للمبالغة، كما في رجل راوية ، وأهلكوا كلهم بسببه ؛ لرضاهم بفعله ".(٦٠)

ثالثاً : إفادة الحدوث والوقوع والاستمرار عند الوصف والكلام ، نحو :

قوله تعالى : (وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُواْ اللَّهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلاَلَةُ فَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَانظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ) [النحل : ٣٦] الكلام في الآية عمّا في الدنيا؛فمن حقّت عليهم الضّلالة عرفهم مصمّمين على الكفر لا يأتي منهم خير.(٦١) فأنّث الفعل (حقّت) مع فاعله (الضلالة) ؛ ذلك أنّ ضلالهم في الدُّنيا ، ووصفهم قائم حين الإخبار – كـ [مرضعة]؛ والقرائن دلّت على ذلك ،ففي الآية : " إشارة إلى أنّ الله لمّا نهاهم عن الضّلالة ؛ فقد كان تصميمهم عليها إبقاءً لضلالتهم السّابقة ،

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

وحقت عليهم الضلالة ، أي ثبتت ولم ترتفع."(٦٣) ومعنى (حقت عليهم الضلالة) ثبتت ثبوت أسبابها الكسبية ، لا أنها جعلت غريزة لهم فكانوا مجبورين عليها

ولما أنه لم يؤنث هذا الفعل مع فاعله (الضلالة) في قوله تعالى (كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ(٣٠) فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ) [الأعراف٢٩]- : ذلك أنه حدث في الماضي في الدنيا وانتهى؛ وسيجازون عليه في الآخرة ، لذا لم يكن قائماً ه بفعلوه عند الوصف والكلام وإنما هذا الإخبار عن وقت الحساب لما وقع في لماضي؛ فيعرفون أنهم مجازون لما فعلوه في دنياهم :"(حقَّ) هنا دون أن يقال صلّه لله : لأنَّ ضلالهم قديم اكتسبوه لأنفسهم."(٦٤) ، " والمعنى أنه يعيدكم فيجازيكم على أعمالكم ، فأخلصوا له العبادة ."(٦٥)

رابعاً : التفريق بين جنس الشيء ومفرده :

لحق العلامة بالشيء وعدم إلحاقها به ؛ للتفريق بين جنسه ومفرده . يتعين من خلالها المعنيُ منهما بالكلام. وقد ورد مثل هذا في القرآن الكريم ، نحو : (الشجر والشجرة) ، فالأول ذكر ؛ لأنه عام شامل للجنس ، أي لكلِّ ما يتصل به ، كما في قوله تعالى : (هُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ السَّمَاء مَاء لَّكُم مِّنْهُ شَرَابٌ وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ) [النحل : ١٠].

فقصد به جميع النبات حتى العشب والكلأ.. ؛ فـ" الشَّجر : يطلق على النبات ذي الساق الصلبة ، ويطلق على مطلق العشب والكلأ تغليباً . وروعي هذا التغليب هنا ؛ لأنه غالبُ مرعى أنعام أهل الحجاز لقلّة الكلأ في أرضهم ، فهم يرعون الشعاري والغابات ... والإسامة : إطلاق الإبل للسَّوْم ، وهو الرعي."(٦٦)

وقوله تعالى : (الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ) [يس : ٨٠]

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

" المراد بالشجر هنا : شجر المَرْخ وشجر العَفَار ، فهما شجران يقتدح بأغصانهما ، يؤخذ غصن من هذا وغصن من الآخر بمقدار المسواك وهما خضروان يقطر منهما الماء ، فيسحق المَرْخ على العَفَار ؛ فتقتدح النار".(٦٧) الشُجر هنا لم تلحق التاء الدّالة على المفرد ؛ لأنّه قصد به جنس النوعين من الشجر المذكورين معاً وليس واحداً من الشّجر ، فلن يتم الإيقاد إلا بهما معاً .

أمّا في قوله تعالى : (وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ) [البقرة : ٣٥]

فـ" الإشارة بـ " هذه " إلى شجرة مرئية لآدم وزوجه ، والمراد شجرة من نوعها أو كانت شجرة وحيدة في الجنة ." (٦٨) أي " نهاهما عن الأكل من شجرة مخصوصة."(٦٩) مفردة وليس النهي عن الأشجار جميعها .

وفي قوله تعالى : (اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُّورٌ عَلَى نُورٍ) [النور : ٣٥].

وردت (شجرة) مؤنّثة ثم أبدل منها (زيتونة) ؛ فهي شجرة معيّنة ، " وقد قيل إنّ بركتها ؛لأنّها من شجر بلاد الشّام ، والشّام بلد مبارك من عهد إبراهيم عليه السّلام".(٧٠)

وفي قوله تعالى: (تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (٢٦) وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِن فَوْقِ الأَرْضِ مَا لَهَا مِن قَرَارٍ) [إبراهيم : ٢٥ – ٢٦]

واضح أنّها مقابلة ما بين مفرد ومفرد ، كلمة وشجرة ؛ وتأكيد لهذه الدّلالة ألحق بهما التاء ؛ ذلك لندرك أهميّة ما نتلفّظ به حتّى مع الكلمة الواحدة ، وما

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

يكون لها من أثر ؛ فـ " المشبّه هو الهيئة الحاصلة من البهجة في الحس والفرح في النفس ، وازدياد أصول النفع بكتساب المنافع المتتالية بهيئة رسوخ الأصل ، وجمال المنظر ونماء أغصان الأشجار ووفرة الثمار ، ومتعة أكلها ، وكلُّ جزء من أجزاء إحدى الهيئتين يقابله الجزء الآخر من الهيئة الأخرى ، وذلك أكمل أحوال التمثيل أن يكون قابلاً لجمع التشبيه وتفريقه".[٧١] ولئن كان مفرداً وما له من آثار مبنيّة من جزئيات تشكّلها متحدة في كيان واحد منفرد ، لهذا عوملت الشجرة في الآيتين بقرائن التأنيث فقط .

خامساً : **إفادة المبالغة والتعظيم ، أو التكثير :**

من أمثلة التكثير وغيره : قوله تعالى: (قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) [الحجرات : ١٤] وممّا يقابل الآية السابقة : قوله تعالى : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) [يوسف : ٣٠]؛ إذ يجوز في الآيتين إلحاق التاء بالفعل (قال) أو حذفها منه ؛ لأنَّ الفاعل جمع تكسير أو اسم جمع ، سواء أكان مذكّراً أو مؤنّثاً حقيقيين ، وهنا يبرز دور الاستعمال القرآني في الاختيار ؛ لحكمة بالغة .. نقيسها وفق الاعتبارات الآتية :

١. نوع الفاعل المعنيّ بالعلامة ، وأحواله
٢. المعنى المراد على مستوى السِّياق والقرائن
٣.حقيقة العلامة ومدلولها الذي توقّف عليه اختيار إثباتها أو حذفها تبعاً للأحوال وتطويع السِّياق والقرائن لها .

فعلى الرغم من كون الفاعل في الآية الأولى (الأعراب) حقيقيّ التّـذكير ، وعلى العكس كون الفاعل في الآية الثانية (نسوة) حقيقيّ التأنيث ، إلا أنّه أُنّـث فعل المذكّر (قَالَت) ، وذُكّر فعل المؤنّث (قَالَ) ؟! ذلك أنّ الاستعمال القرآني هنا جائز .. ولم يخرج عن القاعدة ؛ فـ [التاء] لا تفيد التأنيث ، ولا تقلب الاسم

Scanned with CamScanner

المذكّر إلى المؤنّث ، إنما حين يُعامل بها المذكّر ، وهي المعهودة للمؤنث ، الكل
في تخيُّر هذه المخالفة الجائزة نكتة ومعنى مقصود لذاته ، تلفت إليه هذه التاء ، ت
عليه ؛ وللسهيلي تعليق على تعليل النُحاة لها.. يقول : " زعموا أنّ التاء في (القا
/ الأعراب) لتأنيث الجماعة ، وتأنيث الجماعة غير حقيقي . وقد كان ع
لحوق التاء في قوله تعالى : (وقال نسوة) أولى ؛ إذا كان تأنيث النسوة حقي
واتفقوا على أنّ الفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث ، فلابدّ من إثبات [تاء] التأنيث ،
وإن لم يكن تأنيثه حقيقة . ولم يذكروا فروقاً بين تقدُّم الفعل وتأخُّره . وفي هذا كل
وهن لأصولهم ، ودليل على قلّة تحصيلهم .

ومما يسألون عنه أن يقال : إذا لحقت التاء لتأنيث الجماعة ، فلم لا يجوز في
الجمع [المسلم] ، فيحسن : [قالت الكافرون] و [قالت الظالمون] ، كما حسن
: (قالت الأعراب) و [ذهبت الأحقاد] ونحوه ؟

ومما يسألون عنه أن يقال : إذا كان لفظ الجماعة مؤنثاً ، فلفظ الجمع مذكر ،
فلم روعي لفظ التأنيث ، ولم يراع لفظ التذكير ؟

فإن قالوا : أنت مخيَّر ، إن راعيت لفظ الجمع ذكّرت ، وإن راعيت لفظ
الجماعة أنّثت .

قلنا : هذا باطل ؛ فإنّ أحداً من العرب لا يقول : الهندات ذهب ، ولا :
الجمال انطلق ، ولا: الأعراب تكلّم ؛ مراعاة للفظ الجمع ، فدلّ على أنّ الأمر
بخلاف ما ذكروه ، والله أعلم". (٧٢)

لما تقدّم ذكره آنفاً ؛ لابدّ من الوقوف عنده ، وتحليله والوصول إلى علّته
وجوابه ، ولتوضيحه على الآيتين أُجريت الموازنة في الجدول الآتي:

Scanned with CamScanner
Scanned with CamScanner

(قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولما يدخل الإيمان في قلوبكم)	(وقال نسوة في المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا إنا لنراها في ضلال مبين)
المناسبة :	١. المناسبة :
الأعراب هم بنو أسد كفّر ، وفدوا على النبي – صلى الله عليه وسلم – لجدب ببلادهم ، فقالوا له : آمنا ، وانتك العرب بأنفسها على ظهور رواحلها ، وجئناك بالأثقال والعيال ولم نقاتلك كما قاتلوك ؛ يريدون أن يصرف إليهم الصدقات .	النسوة كن خمساً تحدثن بأمر امراة العزيز تراود فتاها ، واتصفن بالجار والمجرور في المدينة ، أي مصر ؛ لما يقوي جانب الصدق أكثر ، فإنّ كلام البدويات ؛ لبعدهن عن مظان الاجتماع والاطلاع على حقيقة أحوال الحضريات القصريات لا يلتفت إليه ، فلا يغيظ تلك الإغاظة ، ولا يحقق المراد .
٢. لفظ (الأعراب): جمع تكسير لمذكّر عاقل– في عدد كثير – لا مفرد له، فيكون الواحد منه بياء النسب : " أعرابي ". فيجوز معاملة جمعه بالتاء .	٢. لفظ (نسوة) قيل جمع قلّة للمرأة فالنساء جمع نسوة إذا كثرن وقيل اسم جمع ، بمنزلة رهط ونفر ، لا واحد من لفظه بل معناه ، وهو امرأة
٣. جاء لحوق" التاء " بالفعل " قال " ؛لأمور عدة أ – إرادة معنى الجماعة والمبالغة والتكثير من الجمع " الأعراب " . ب– معاملة الأعراب بما يخالف الأصل لذكوريتهم ؛ مما يشير بأسلوب مهذّب إلى الاستخفاف بهم وقلّة عقولهم – وإن كانوا كثيرين – لطريقة وفودهم وخطابهم وكذبهم ،. جـ– "أل" للعهد في " الأعراب" كأنّه قد تقدّم ذكره فأشبهت " التـــــاء " حـــال الفعل حاله إذا كان فيه ضمير يعود إلى المذكور من أجل " أل " فإنها ترد على معهود. (٧٣)	٣. عدم لحوق" التاء " بالفعل " قال " ؛ لأمور عدة أ – مخالفة الأصل لأنوثتهن ؛ للإشارة إلى التقليل مما يناسب اسم الجمع . ب – لفت الانتباه إلى صدق مقولتهن وتأثيرها على السامع ، وما تكيده هذه المرأة ليوسف عليه السلام ، ويكشف عمّا ينافسنها فيه. جـ – " نسوة " خالية من أل العهدية التي يحسن معها لحوق التاء بالفعل ؛ لما ذكر في لفظ " الأعراب " في الآية المقابلة.(٧٤)

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

من الجدول السابق وغيره يتبيّن أنّ التاء تلحق الفعل جوازاً ، إذا كان الفاعل مؤ تكسير سواء أكان مذكّراً أو مؤنثاً حقيقيًا أو مجازيًا ؛ ذلك أنها تفيد إفادة التأنيث وإنما لدلالة أخرى ، فمن تناول الآيتين الأخيرتين هي للدلالة على الكثرة ، ولذ قول الفرّاء في قوله تعالى- بـ[سورة الأحزاب٥٢]- : (لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ)، يقول : " وقد اجتمعت القرّاء على (لا تحلّ) بالتاء، وذلك أنّ المعنى : لا يحل لك شيء من النساء ، لذلك اختير تذكير الفعل ، ولو كان المعنى للنساء جميعاً لكان التأنيث أجود في العربيّة".(٧٥) والذي تقوى تعلّ قال السامرّائي : " العرب قد تؤنث للكثرة ، وتذكر للقلّة ، وذلك كما في قوله تعالى : (وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ) و (قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا) ؛ فذكّر (قال) لأنّ النسوة قلّة ، وأنّث (قالت) لأنّ الأعراب كثرة . وقد تؤنث للمبالغة ، نحو : راوية وداهية".(٧٦)

وممّا استطلعه البحث من استقراء الشواهد القرآنيّة : أنّ جمع التكسير يترجّح فيه التذكير على التأنيث حين يكون مفرده حقيقيّ التذكير ؛ فالتزم تذكير الفعل معه في أربعين موضعاً ، نحو : آباء ، أصحاب ، سحرة ، غلمان .. ، قال تعالى : (وَلاَ تَنكِحُواْ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاء إِلاَّ مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلاً) [النساء ٢٢]. ولم يجيء التأنيث إلّا مع جموع معدودة ، نحو : ملائكة ، رسل ، آلهة ؛ ومن المؤكّد أنّ لذلك حكمة ومعنى مقصوداً - لابدّ من مواصلة البحث فيه ، ودراسته.

وقد أنّث الفعل مع (الملائكة) في ثلاثة عشر موضعاً ، وذكّر في ثمانية مواضع ، ومن أمثلة ذلك : (وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم)[الرعد:٢٣](وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاء بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلائِكَةُ تَنزِيلا) [الفرقان : ٢٥] (وَلَوْتَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُواْ الْمَلائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ وَذُوقُواْ عَذَابَ الْحَرِيقِ) [الأنفال:٥٠] (فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلائِكَةُ) [محمد:٢٧] (تَنَزَّلُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) [القدر:٤] (تَعْرُجُ الْمَلائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ) [المعارج :٤] (فَنَادَتْهُ الْمَلائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِّنَ الصَّالِحِينَ) [آل عمران:٣٩].

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

النتائج :

من خلال هذه المسيرة المحمولة بأكفّ الأمل الساعي ما بين الدّرس النّحـوي والنّص القرآني ؛ لتحقّق الهدف المنشود منها ، سواء في ما اتصل بالتعامـل مـع الجنسين المذكّر والمؤنّث - الحقيقي والمجازي - في جميع أحوالهما ، أم حقيقـة العلامات التي تسمّى بعلامات التّأنيث ومدلولاتها ووظائفها ، ودورها مـع هـذين الجنسين ، ونظام تعاملها معهما. ولا تدّعي هذه الدّراسة أنها استقصت البحث كاملاً ، ولكن ترجو أن تكون قد قامت ببعض ما نوت القيام به ، وأشارت إلى الأمـور المهمة فيه ، ممّا شأنه أن يساعد في ضبط قواعد هذا الباب لتجري علـى قيـاس مطّرد ــ ويصحّح المفاهيم الخاطئة في هذه الظاهرة التي أدّت إلى الوقـوع فـي الملابسات والإشكال .. مستفيدين مما في النّص القرآني مـن اسـتعمالٍ دقيـق ؛ لنجعله حاكماً على القاعدة النّحويّة وليس العكس ، فهو الذي يجـب التقعيـد منـه والقياس عليه وفض الإشكال به ، مسترشدين بالآراء اللغويّة القديمة والمعاصرة ؛ بما يكشف عن الحقائق وعن خصيصةٍ مهمة مائزةٍ في اللّغة العربيّـة حتـى مـع رموزها وحروفها.

ومن النتائج التي توصّل إليها البحث . الآتي :

١) سعة الاستعمال العربي لظاهرة التّذكير والتّأنيث ، ولعلّ عدم اقتصار التاء على الدّلالة على المؤنّث ما يشير إلى مرحلة في عمر اللّغة كانت التاء فيهـا عنـصراً لغويًا له دلالات شتى .

٢) ضرورة إعادة النّظر في تسمية العلامات التي سُمّيت بعلامات التّأنيث ، وهي في مواضع لغير التّأنيث ؛ بما يوفّي حقّها كاملاً ، ويفعّل وظائفها ، ويصحّح اللبس الواقع فيها ؛ بناء على دراسة جميع ما تدلّ عليه ، وما مال إليه الاستعمال القرآني ، ومن ثمّ اللغوي العربي في تطوره لإدخال العلامة.. مع تقرير قاعدة لذلك تدرّس للأجيال .

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٣) أهميَّة الأخذ بالمعنى والقرائن والسِّياق في دراسة ظاهرة التَّأنيث والتذكير على المستوى اللُّغوي والنَّحوي والصَّرفي والصَّوتي والبلاغي.

٤) أنَّ دراسة قضيَّة التَّذكير والتَّأنيث تكشف عمَّا يمتاز به الاستعمال القرآني لهذه المعجز ، المغاير في الإحالات بالعلامات بين الجنسين بنوع من أنواع التعبير النَّصي الدَّقيق ، وما التَّخيُّر لأيٍّ منها إلا لمقصد له أثر فاعل في تجلية المعنى وتأدية المعنى ؛ فعدم استحضار مقصده وما ينتقيه من قواعد يوقعنا في الخطأ وعدم الفهم . وسنجد فيه أمر الجنسين بيِّناً عربيًّا فصيحاً بليغاً وفق القياس ، فما كان مذكَّراً حقيقيًّا الْتزم فيه التَّذكير ، وما كان مؤنَّثاً حقيقيًّا التزم فيه التَّأنيث ، أمَّا ما كان تذكيره أو تأنيثه جائزاً أو كان مجازيًّا فسنرى إثبات العلامة في موضع وتركها في موضع آخر جارياً لحكمة بالغة ؛ وذلك لما بين المعاني من موائز ومقاصد دقيقة يتخيرها السِّياق تبعاً لمقتضى المعنى والحال.. مستعيناً بوظائف ومدلولات هذه العلامات أو تركها. وهذا البحث حاول جاهداً تتبع ذلك ، وعرض نماذج له ؛ فالأمثلة كثيرة .

٥) ضرورة الأخذ بالآتي :

١- العلامات التي تسمَّى [علامات التَّأنيث] : هي التي تدلُّ على التَّأنيث فقط ؛ فتلحق المؤنَّث ، ولا تلحق المذكَّر .

٢- حين لا يقتصر دور هذه العلامات في الدَّلالة على التَّأنيث ؛ وللتَّمييز بين المؤنَّث والمذكَّر ؛ فإنَّها لا تُسمَّى علامات التأنيث ، وإنما تسمى وفق المعنى الذي تدلُّ عليه.

٣- ما كان في ظاهره عدول عن إلحاق هذه العلامات بالمؤنَّث ، ومن ثمَّ إلحاقها بالمذكَّر ؛ إنما هو لدلالات ووظائف أخرى غير التَّأنيث تمتاز بها اللغة العربيَّة عن بقيَّة اللُّغات ؛ لذا أؤكِّد على ضرورة إعادة النَّظر في تسمية هذه العلامات وعدم حصرها في التَّأنيث ؛ ذلك أنَّه أساس في حلِّ الإشكال القائم في فهم ظاهرة التَّذكير والتَّأنيث العربيَّة المنوَّه إليه في مطلع هذا البحث .

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٤- يأخذ بالرأي القدماء التي تحلُّ الصعوبة لدى المتلقي في قضية التذكير والتأنيث العربية ، مثل ذلك : الصفات المشتركة بين المذكر والمؤنث التي بوزنة فعول بمعنى فاعل ، ومفعال ، ومفعيل ، وفعيل ، بمعنى مفعول إذا جرت على موصوفه لا يؤتى فيها بالهاء ، وإذا لم يذكروا الموصوف ألحقوا الهاء خوف اللبس نحو : رأيت صبورة ، ومعطارة ، وقتيلة .

٥- نُعمِّم قرارات المجمع اللغوي بالقاهرة ، والتي لها صلة بظاهرة التأنيث - موضوع البحث - ومن هذه القرارات (٧٦) :

أ- عدم جواز وصف المرأة بدون علامة التأنيث في ألقاب المناصب والأعمال .

ب- جواز إلحاق تاء الوحدة بالمصادر الثلاثة المزيدة .

جـ- جواز إلحاق التأنيث بمفعيل ومفاعل ومفعل صفة لمؤنث .

هذا ما انتهى إليه البحث .. ولله الحمد والمنّة ، وأحسب أنّ الموضوع ما زال بحاجة إلى مزيد بحث وتعمُّق ودراسة وتدقيق وربط واستنتاج وتقعيد ؛ وذلك من خلال تتبعه في الاستعمال القرآني ، والدواوين الشعريّة ، والكتب اللُّغويّة والنَّحويّة والصَّرفيَّة والمعاجم وغيرها . والله وليُّ التَّوفيق .

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

الإحالات والهوامش

١- مقال في الشبكة المنكبوتية المعلوماتية ، بعنوان : " الإعجاز العلمي .

٢- السجستاني أبو حاتم ، المذكر والمؤنث ، بالاقتباس عن دراسة د. طارق الجنابي التي قدم بها لكتاب المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، ص

٣- فندريس ، اللغة ، تعريب عبد الحميد الداوخلي ومحمد القصاص ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠ م ، ص١٢٧.

٤- ابن الأنباري أبو بكر محمد ، المذكر والمؤنث ، تحقيق : طارق الجنابي ، بغداد ، وزارة الأوقاف ١٩٧٨ م ، ص ١٦٦.

٥- الأسنوي جمال الدين ، ينظر: الكوكب الدري فيما يتخرج على الأصول النحوية من الفروع الفقهية ، تحقيق : محمد عواد ، دار عمار ، عمان ، الأردن ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م ، ص ٢٠٢ -٢٩٩-٣٥٠ .

٦- ابن التستري سعيد بن إبراهيم ، المذكر والمؤنث .، تحقيق : أحمد هريدي ، القاهرة ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، ص ٤٧، وينظر: عبد التواب رمضان ، مقال: التذكير و التأنيث في اللغة ، ، لحوليات كلية الآداب ، بجامعة عين شمس ، ص ٢٤٧ .

٧- برجشتراسر ، التطور النحوي . ، القاهر ١٩٢٩ م ، ص ٧٣ .

٨- ينظر : الصالح صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين ، بيروت، ط ١٢ ، ١٩٨٩م ، ص ٨٦ ٩ - الراجحي عبده ، النحو العربي والدرس الحديث . بحث في المنهج ، دار النهضة العربية ، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ص٥٩ .

١٠- فاضل السامرائي ، معاني النحو ، دار الفكر ، ٢٠٠٩ م ، الأردن - عمان ، ص ٨/١ .

١١- ينظر: الأنباري كمال أبو البركات، البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث تحقيق : رمضان عبد التواب ، القاهرة ، دار الكتب المصرية ، ط ١ ،١٩٧٠م ص ٦٣.

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

ينظر : سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب، ت : عبد السلام الهيئة العامة للتأليف والنشر ، مصر ، ١٣٩٠ - ١٩٧٠ م ، ص ١/ ٢٢ ،

٢٤١ - ٢٤٤

١/ ٢٤١ - ٢٤٤

ينظر : أبو زكريا يحيى ، المذكر والمؤنث ، نشر مصطفى أحمد الزرقا ، المطبعة العلمية ، ط ١ ،١٣٤٥هـ ، ص ١٧

المبرد ، المقتضب ، ت : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، مصر ١٩٦٨م ـ ١٣٨٨ هـ ، ص : ١/٢٢٠ - ٣/ ٣٢٠ ، وابن السراج أبو بكر محمد بن سهل الأصول في النحو ، ت : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٣، ١٤١٧ ١٩٩٦م ، ص ٢ / ٤٠٧ وما بعدها - ٣ / ٨

ينظر : الفراء ، المذكر والمؤنث ، ص ١٧ وما بعدها ، وابن الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص ٤٨ - والتعليقة على المقرب لابن النحاس بهاء الدين الشيخ ، بالاقتباس عن الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي ، حيدر مطبعة دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٥٩ هـ ، الطبعة الثانية ص : ٣١/١

ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ت : محمد محي الدين عبد الحميد ، مصر ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط٥ ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م ، ص : ٤ / ٢٧٨

١٦- ابن السكيت ، إصلاح المنطق ، ت : أحمد شاكر ، وعبد السلام هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، دون تاريخ ، ط٤ ، ص ٣٥٨ .

١٧- الفراء ، المذكر والمؤنث ، ص ٦١- ٦٢ ، ينظر : ابن الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص ١٤٧ .

١٨- ابن الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص ١٤٨ - ١٤٩.

١٩- من قرارات المجمع اللغوي بالقاهرة - في أصول اللغة - صدر في د / ٤٤ ، ج ٧ للمؤتمر : ١٩٧٨/٣/٢١م

٢٠- ينظر : يعقوب إيميل ، المعجم المفصل في المذكر والمؤنث ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، ص ١٥ : ٦٠

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٢١- ابن الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص ١٦٩ .

٢٢- سيبويه ، الكتاب ، ت : عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط
دون تاريخ ، ص ٣/ ٥٥٧ .

٢٣- سيبويه ، الكتاب ، ص ٣/ ٣٨٣ .

٢٤- ابن السراج ، الأصول في النحو ، ص : ٢/ ٤٠٨.

٢٥- المبرد أبو العباس ، المقتضب ، ص : ٤ / ٢٦٢ ، ينظر : ابن يعيش موفق
الدين ، شرح المفصل ، مصور ، عالم الكتب - بيروت ، مكتبة المتنبي - القاهر
، ص : ٥ / ٩٦ ، وابن مالك : شرح الكافية الشافية ، ت : عبد المنعم هريدي
دار المأمون للتراث ، ١٤٠٢هـ ، ط١ ، ص : ٤ / ١٧٣٦ .

٢٦- ينظر : ابن منظور أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب ،، دار صادر
بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م ، مادة : حمز .

٢٧- برجشتراسر ، التطور النحوي ، إخراج : رمضان عبد التواب ، مكتبة
الخانجي ، القاهر ، ١٩٨٢م ،ص ٧٣

٢٨- ينظر : الزمخشري محمود بن عمر، المفصّل في علم اللغة ، مراجعة
وتعليق : محمد السعدي ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م،
ص ٢٣٩.

٢٩- المبرد أبو العباس ، المقتضب ، ت : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة،
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، دون تاريخ ، ص : ٢/ ١٥٥

٣٠- ابن جني أبو الفتح، الخصائص ، ت : محمد علي النجار ، دار الكتب
المصرية ، ١٣٧١ هـ ١٩٥٢م : ٣/٢٤٣.

٣١- ينظر : ابن الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص ٦٢٤ .

٣٢- ابن يعيش موفق الدين ، شرح المفصل ، ص : ٦/ ١٨.

٣٣- النجار شوقى ، مشكلات لغوية ، مطبوعات تهامة ، جدة ، ١٤٠٤هـ ،ط١
، ص ٢٧ .

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٣٤- ينظر : ابن مالك ، شرح التسهيل ، ت : عبد الرحمن السيد ، ومحمد المختون ، هجر ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١٠هـ ، ص ٢/ ٣٩٨ .

٣٥- سيبويه ، الكتاب ، ص ٣/ ٥٥٧ .

٣٦- ينظر : ابن منظور أبو الفضل جمال الدين ، لسان العرب - ومصطفى إبراهيم وزملاؤه بمجمع اللغة العربيَّة ، المعجم الوسيط ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، مادة : زنث .

٣٧- ينظر : المفصل في علم اللغة ، ص ٢٣٩ ، وينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : لأبي البركات الأنباري ، ص ٢ / ٧٥٨ : ٧٨٢ - م ١١١

٣٨- سيبويه ، الكتاب ، ص ٣/383 - 384

٣٩- ينظر : المبرد ، المذكر والمؤنث : ٩٣ – ٩٤، وحامدكاظم ، مقال : السماء بين التذكير والتأنيث ، مجلة العرب ، ص ٥٠ .

٤٠- ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ص ٤/ ١٧٣٨-١٧٤٠

41- ابن يعيش ، شرح المفصل ، ص ٥/١٠٢

٤٢- سيبويه ، الكتاب ، ص ٣/ ٣٨٤

٤٣- ابن جني ، الخصائص ، ص ٣/٢٤٣

٤٤- ابن السكيت ، إصلاح المنطق ، ص ٣٥٨

٤٥- الأندلسي أبو حيان ، البحر المحيط ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ ، ط٢ ، مصورة ، ص ٨/٣٦٥.

٤٦- ابن السراج أبو بكر محمد ، الأصول في النحو ، ص ٢/٤٠٧ – ٤٠٨.

٤٧- ابن الأنباري ، المذكر والمؤنث ، ص ٥٦٥- ٥٦٦

٤٨- ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ص ٢/٥٩٨

٤٩- ابن يعيش ، شرح المفصل ، ص ٥/١٠٣

٥٠- ابن مالك ، شرح الكافية الشافية ، ص / ٥٩٨-٥٩٩

٥١- ابن السراج أبو بكر محمد : الأصول في النحو ٢/٤١٢

٥٢- ابن جني ، الخصائص ، ص ٢/ ٤١٦ .

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٥٣- ينظر : حسّان خالد إسماعيل ، في المعنى النحوي والمعنى الدلالي ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م ، ص ١٠٤ وما بعدها .

٥٤- ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، دار سحنون ، تونس ١٩٩٧م ، ص م٦-ج١١/١٣٧

٥٥- ينظر : الألوسي شهاب الدين حمود ، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم ، صححه : محمد حسين العرب ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م ، المكتبة التجارية ، مصطفى الباز ، ص : م٧-ج١١/١٤٠

٥٦- ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، ص م٦-ج١١/ ١٣٧ ينظر : الألوسي شهاب الدين حمود ، روح المعاني ، ص م٧-ج١١/١٤٠

٥٧- ينظر : الألوسي شهاب الدين حمود ، روح المعاني ، ص م ١٥-ج٢٤/٢٧ ، ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، ص م١٣-ج١١/٢٧

٥٨- ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، ص م ٨- ج١٧ / ١٢٣ "

٥٩- الألوسي شهاب الدين حمود ، روح المعاني ، ص م١٠-ج١١٥/١٧ ، ينظر : ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، ص: م ٨- ج١٧ / ١٢٣ "

٦٠- الألوسي شهاب الدين حمود ، روح المعاني ، ص : ١٦ / ٦٩

٦١- ينظر : الزمخشري محمود بن عمر ، الكشاف ، ترتيب وضبط : مصطفى حسين أحمد ، دار الكتاب العربي ، ص : ٢/٦٠٥

٦٢- ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، ص : م٧-ج١٤/١٥٠

٦٣- رضا محمد رشيد تفسير القرآن العظيم ، المعروف " بتفسير المنار " ، تعليق وتصحيح : سمير مصطفى رباب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ١٤٢٣ هـ ، ص : ٨/٣٥٥

٦٤- ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، ص: م٥-ج٨/٩٠

٦٥- الزمخشري محمود بن عمر ، الكشاف ، ص : ٢/ ٩٩

٦٦- ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير والتنوير ، ص : م٧ - جـ ١٤ / ١١٤

٦٧- السابق : ص م١١- جـ ٢٣ / ٧٧

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

٦٨- السابق : ص م١ – جـ ١ / ٢٣٢

٦٩- رضا محمد رشيد ، تفسير القرآن العظيم، " تفسير المنار" ص : ١ / ٢٤٢

٧٠- ابن عاشور محمد الطاهر ، التحرير و التنوير ، ص: م٩ – جـ ١٨ / ٢٤٠

٧١- السابق : ص م٧ – جـ ١٣ / ٢٢٤

٧٢- السهيلي أبو القاسم عبد الرحمن ، نتائج الفكر في النحو ، ت : محمد البنا ، دار الرياض ، ط ٢ ، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٤م ، ص ١٦٧ : ١٦٨

٧٣- ينظر : الزمخشري محمود بن عمر ، الكشاف ، ص : ٤ / ٣٧٦ ، ولسان العرب: مادة عرب ، والسهيلي أبو القاسم عبد الرحمن ، نتائج الفكر في النحو ، ص ١٦٩ : ١٧٠ ، والشافعي " الشهير بالجمل"سليمان بن عمر، الفتوحات الإلهية، مطبعة عيسى الحلبي، مصر، ص: ٤/ ١٨٦ ، والألوسي شهاب الدين ، روح المعاني ، ص : م – جـ ٢٦ / ٢٥٠ – ٢٥١ ، وابن عاشور ، التحرير التنوير: م ١٢ – جـ ٢٦ / ٢٦٣

٧٤- ينظر : الطبري أبو جعفر محمد بن جرير ، جامع البيان عن تأويل آي القرآن " تفسير الطبري " .، ضبط وتعليق : محمود شاكر ، تصحيح : علي عاشور ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م ، ص : ١٢ / ٢٣٥ وما بعدها ، والزمخشري محمود ، الكشاف : ٢ / ٤٦٢ ، والجرجاني العلي بن محمد ، التعريفات ، ت : إبراهيم الأنباري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٣ ١٤١٧ هـ ١٩٩٦م ، ص : ٤١ ، والسهيلي ، نتائج الفكر : ١٦٩ : ١٧٠ ،- والألوسي شهاب الدين حمود ، روح المعاني ، ص : م٧ - ج١٢ / ٣٣٩ ، ورضا محمد ، تفسير المنار : ١٢ / ٢٣٤

٧٥- الفراء ، معاني القرآن : ٣٤٦/٢

٧٦- السامرائي فاضل صالح ، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، دار عمار ، عمان – الأردن ، ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م ، ط١ ، ص ٩٤ .

٧٧- مجمع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة ، في أصول اللغة ، صدر في د/٤٤– ٤٥ – ٤٦ ، ج ٧ ، ١٩٧٨/٣/٢١ – ١٩٧٩,٣,٦ – ٢٤/٣/ ١٩٨٠ .

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner

Abstract

God connected between Abraham's sheets and Moses'. As it is known, prophets' characteristics are different and varied for instance, Abraham is patient and liberate while Moses is zealous and irritability. Each one of them had his own style especially when they prayed and talked to God. The Idea of the project is derived from the concept of comparing between the structures of the stories in order to understand them.

The project consists of :

-Introduction which represents the Main idea of this research, the problems that may it face and the principles.

- Three sections : the first one is about the way that prophets used to pray; the second will discuss how God used to speak with them, the third is a comparative between the structures.

- Conclusion that summarizes briefly the results of this research.

- The appendices , tables and indices.

Some of the questions that might wonder someone and need to be answered are :

- Does the different personalities affect the structure?

- Is there any difference between the structures that used in pray and others? ..... etc .

Scanned with CamScanner

Scanned with CamScanner